

دكتور محمد عبد الظاهر الطيب

الموضوعية والذاتية

مفهوم الذات في الفلسفة

الموضوعية والذاتية في عالم النفس

دكتور محمد عبد الظاهر الطيب

مدرس الصحة النفسية
كلية التربية - جامعة طنطا

الطبعة الاولى

١٩٨٠



دار المعارف

القائـم : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة - ج٠م٠ع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

والدى :-

الذى علمنى كيف أقرا وكيف اكتب

وكيف ومتى اتكلم

وكيف ومتى أصمت

الى روحه الطاهرة اهدى هذه الصفحات

فهرس

الصفحة	الموضوع
٨	مقدمة
٨	النزعة الطبيعية والنزعة الانسانية
١٠	النهج الأرسطاطالى والنهج الجاليلى فى تفاؤل الوقائع
١٣	محظورات ينبغى تجنبها فى العلم
٢٠	ركائز النهج الجاليلى
٢٦	النهج التجريبي والمنهج الكلينيكى
٢٦	النهج التجريبي
٣٤	النهج الكلينيكى
٤٠	التعارض بين علم النفس القياسى وعلم النفس الكلينيكى
٤٢	التقاء المنهجين / التجريبي والكلينيكى
٤٦	تعاون المنهجين
٤٩	علمية النهج الكلينيكى وموضوعيته

تقديم

في مطلع ١٩٧٧ وعندما كنت علي وشك الانتهاء من إعداد رسالتي الدكتوراة « دراسة تحليلية مقارنة لتبين مدى امكانية تشخيص العصاب القهري باستخدام اختبار تفهم الموضوع »

خطر لي أن اتعرض لمشكلة الموضوعية والذاتية في علم النفس في معرض حديثي عن المنهج الكلينيكي وهو المنهج الذي استخدمته في دراستي . وبالفعل افردت فصلا كاملا في الرسالة ناقشت فيه هذه القضية (١) واختلفت آراء الاساتذة اعضاء لجنة المناقشة (٢) حول اهمية هذه المشكلة بالنسبة لموضوع الرسالة وان كانوا قد اتفقوا على أنها أعسر مشكلة في علم النفس على الاطلاق .

ومضى الوقت ووجدتني تواقا للعودة الى هذه المشكلة أحاول أن اتحسس ابعادها مرة ثانية . ولست أدعي اننى قد بلغت بها الى نهايتها ، أو أننى أزحت عنها ظلال الغموض . ولكن كل ما فعلته اننى بدأت طرح المشكلة في عام ١٩٧٧ وعدت اليها اليوم وأرجو أن أعود اليها في القريب فهي قضية عمر ، بل هي قضية أجيال ولذا فان طرحي لها هو دعوة مفتوحة لعلماء النفس في مصر وفي العالم العربي للاسهام فيها بفكرهم .

والله الموفق

د . محمد عبد الظاهر الطيب

٢٣ ربيع ١٤٠٠

٩ مارس ١٩٨٠

(١) لجنة المناقشة تكونت من السادة الاساتذة الدكتوراة عبد العزيز القوصي وصلاح مخيمر وابراهيم وجيه .

(٢) انظر كتاب المؤلف « العصاب القهري » ١٩٧٧ طنطا : مكتبة سماح الفصل الثالث .

مقدمة

« ان تاريخ المعرفة ، سلسلة من النضال بين المألوف وغير المألوف ، فنحن لانفطن لمعارف جديدة ، دون جهاد ضد معارف سابقة ، واذا كان ذلك يصدق على كل العلوم ، فانه يصدق أكثر ما يصدق على العلم بأحوال النفس ، لأن ادراك الجديد عنها ، تقويض لافتنا بها ، حتى لنكاد نمسى غرباء عن انفسنا . ومن ثم كان طريق المعرفة بأعماق النفس ، محفوظا بالاشفاق ، والاشفاق معوق للمعرفة ، . (مصطفى زيور ، ١٩٥٧ ، المقدمة) . ومن هنا قلقد كان على العلوم جميعها ان تتغلب على أعنف المقاومات وأعندما في محاولتها وصف وتفسير الظواهر القائمة . » هذه المقاومات نالت مختلف الميادين بدرجات مختلفة . وكانت تشتد بقدر ما تقترب المادة موضوع العلم من المجالات الخفية للانسان : فالفيزياء والكيمياء تحررتا قبل البيولوجيا ، وتحررت البيولوجيا قبل التشريح والفسولوجيا (فمنذ وقت غير بعيد كان محرما على اخصائي الباثولوجيا تشريح جسم الانسان) ، وتحرر التشريح والفسولوجيا قبل علم النفس ، . (فينخل ، ١٩٦٩ ، ج١ ص ٢٦) .

وفي الوقت الذي توصل فيه الانسان الى علم طبيعة واحد ، وعلم كيمياء واحد ، راح يتحدث عن « علوم » النفس (هكذا بالجمع) . فنجد علم نفس السلوكية ، وعلم نفس الافعال المنعكسة ، وعلم نفس الدينامية ، والتحليل النفسي ، وعلم نفس الغرضية الخ وتعدد « علوم » النفس هذا ، كان دليلا على تخلف الانسان في هذا المجال . (لاجاش ، ١٩٦٥ ، ص ٥) . ولكن هذه « العلوم » على تعددها ، لم تكن تخرج من الناحيتين المذهبية و « الابستمولوجية » (١) . عن واحدة من نزعتين : نزعة سيكولوجية « طبيعية » ، ونزعة سيكولوجية « انسانية » .

النزعة الطبيعية والنزعة الانسانية :

وتميل النزعة الطبيعية ، الى استبعاد الشعور ، وتنظر الى الطبيعة

(١) الابستمولوجيا هي الدراسة النقدية للمعايير والمناهج المتبعة في البحث .

النفسية باعتبارها: جزء من الطبيعة العامة ، وهي تريد أن تجعل من علم النفس ، علما يناظر العلوم الطبيعية الاخرى (هوسرل ، ١٩٧٠ ، ص ٧١) .
وتعالج الوقائع السيكولوجية بوصفها أشياء وتجد هذه « الشيئية » أمعن صورها واكملها في السلوكية الواطسونيه . حيث موضوع علم النفس هو السلوك ، من حيث هو خارجي ومادى . أما النزعة الانسانية ، فتسلم بأن الوقائع السيكولوجية هي « حالات شعورية » . أو « تجارب حية » أو « تعبيرات » نقرأ فيها التجارب الحية التي يعيشها الآخرون . فعلم النفس الانساني النزعة ، لا يركز اهتمامه على السلوك المتاح للملاحظة ، وانما على الكيان الحى ، بمعنى الوجود كما يعيشه الشخص . وتتجابه النزعتان الطبيعية والانسانية ، فيما يتصل بالعلاقة ما بين الكل والاجزاء . وهنا نجد أن النزعة الطبيعية تقرر أسبقية - الاجزاء والقوانين الجزئية . « فالفعل المنعكس الشرطى » مثلا ، هو سلوك بسيط وأولى ، و « العادة » هي تسلسل أفعال منعكسة شرطية ، « والشخصية » هي حاصل جمع « عادات » .
(تيلكان Tilquin ، ١٩٤٢ ، ص ١٩٥ - ١٩٦) . أما في النزعة الانسانية ، فالكل سابق على الاجزاء ، ولا يمكن أن يعاد بناؤه ابتداء من اجزائه . فكل واقعة سيكولوجية لا يمكن الا بطريقة مصطنعة أن تعزل عن جملة علاقات الكائن الحى بالبيئة ، أو بتعبير « انساني » ، عن جملة علاقات الشخص بالعالم ، فالشخصية وحدة كلية ، تكشف عن نشاط ثرى ، ينبغى دراسته لفهم الحياة النفسية وتتجابه النزعتان الطبيعية والانسانية أيضا ، فيما يتصل بتصورهما للجوهر المقوم للحياة النفسية . فالنزعة الطبيعية ، بتشبثها بالمعطيات المادية المتاحة للملاحظة الموضوعية ، لا تسلم بجوهر مقوم غير عضوى . فى حين أن النزعة الانسانية تولى على العكس ، اهتماما كبيرا للكشف عن مجاهل « الطبقات العميقة » للجهاز النفسى . ، « اللاشعور » ، « لسيكولوجية الاعماق » .

كما تفترق النزعتان الطبيعية والانسانية فيما يتصل بموقفهما من الغائيه والقيم ، فبينما يلفظ علم النفس « الطبيعى » الغائيه والقيم ، بسبب طابعها الذاتى ، فان علم النفس « الانسانى » يلح عليها بالاهمية . فعلم النفس ينبغى أن يكون « وظيفيا » ، و « التكيف » هو المشكلة المركزية فى علم الحياة وعلم النفس . وعالم الكائن الحى هو دوما « عالم قيم » .

... أما فيما يتعلق بالهدف ، فإن علم النفس ، الطبيعي ، النزعة ، يقيم
 قوانينه بشبهه بقوانين الطبيعة ، مصاغة ما أمكن في علاقات كمية ، تسمح
 « بتفسير » الظواهر بمعنى أنها تسمح بردها إلى عدد قليل من العناصر
 المكوفة الأولية ، هذه الظواهر التي تترجم خصائصها الانسانية في « منجنى » ،
 كما هو الشأن مثلا في قوانين التعلم . أما علم النفس الانساني النزعة ،
 فيستند لا إلى القوانين ، وإنما إلى أنماط مثالية ، أو إلى علاقات مثالية ،
 هي إجمالات *synthèses* واضحة المعالم تعين على « الفهم » ، وأكثر
 مما تعين على « التفسير » . فدراسة الشخصية تتطلب منهجا ، لا كميا
 إحصائيا ، بل كيفيا ، يستند إلى « الحدس » والمذاق الفني . وليس لمثل
 هذه الدراسة أن تغفل الجوانب الجسميه التي تعبر بها ، الحياة عن نفسها .
 (لاجاش ، ١٩٦٥ ، صص ٦ - ١٠)

من هنا كان استناد النزعة « الطبيعية » إلى النهج الارسططالي في
 العلم *aristotalian approach* ، بينما وجدت النزعة « الانسانية »
 ما يدعمها في النهج الجاليلي *galilian approach* .

النهج الارسططالي والنهج الجاليلي في تناول الوقائع :

في النهج الارسططالي يكون « تشوين » الوقائع في أكوام ، في فئات ،
 فالرجولة فئة ، والانوثة فئة أخرى مباينه كل التباين ، والابصار فئة ،
 والعمى فئة أخرى مباينه كل التباين . وكذلك فيما يتصل بالمرض والسوية ،
 بالطفولة والرشد ، وما إلى ذلك . والنهج الارسططالي يقوم داخل كل كومة
 (فئة) - باستقراء فسيخ لعدد كبير من الحالات (الرجال أو النساء مثلا ،
 المبصرون أو العميان ... الخ) بحيث يستخلص منها ما هو مشترك بينها
 جميعا ، فيقيم منه ماهية الفئة . وفي هذه العملية ، تبقى بعض حالات
 « ناشزه » تشذ عن المشترك الشائع ، وتخرج بالتالي على التفسير . ولكن
 ذلك لا يهم ، فالعبرة بالغالبية العظمى من الحالات . أما في النهج الجاليلي
 فيكون « تفكير الوقائح » *penser les faits* (بلغة ميرلوبونتي
 بل يتحتم تفكير الوقائح بلغة السياقات على طريقة جاليلو ، لا بلغة الفئات
 على طريقة ارسطو . فالنهج الجاليلي في تناوله للوقائح بتشوينها في

أَكْوام ، أصناف ، فئات متباينة كل التباين ، ، بحيث تقيم عوالم منفصلة .
بعضها عن بعض ، بل يفتقر إليها على أنها امتثالة Analogous فالظواهر
المتماثلة ، هي من حيث المبدأ ، وإن تباينت انتظاماتها ، وتبدلاتها
الوضعية anpositions التي تتجسد عليها نتيجة للتنوعية الفريدة للسياقات
البيئية .

ويتواجه النهجان ، فيرى جيوم Guillaume أن علم النفس يستهدف
إقامة تتابعات خبراتية ثابتة ، بمعنى مستمرة دائمة . وهذا التصور
ينطوي على أن القانون إنما هو « ماهية » تشارك فيه الحالات الفردية
بدرجة أو أخرى (جيوم Guillaume ، ١٩٤٢) .

بينما يرى ليفين Lewin أن علم النفس في هذه الحالة ، ينخفض
إلى كونه تفسيراً بلغة « الماهية الارسططالية » ، وأنه لا ينطوي على شيء
مما ينطوي عليه العلم .

فبحسب رأي ليفين ينحصر معيار علم النفس العلمي حقا في تخيله عن
المفارقة ما بين « عمومية الماهية المعقولة » و « خصوصية الواقعية » . ينبغي
أن نفكر بلغة « السياقات » (تشكيلات النوع الواحد) لا « الفئات » .

والاستقرار العلمي ، من وجهة نظر النهج الارسططائي ، يختلف عن
الاستقرار العلمي من وجهة النظر للنهج الجاليلي . فمن ناحية ، نستطيع
أن نصل إلى قضية عامة ابتداء من الوقائع عن طريق التجريد ، وهذا هو
النهج الارسططالي . ومن ناحية أخرى نستطيع أن نبحث ضمن حالة ، أي
داخل الحالة ، عن تقاطع الوقائع وهذا هو النهج الجاليلي . ومفهوم
العمومية أيضا ذو معنيين : فاما أن نفحص عددا كبيرا من الحالات
المتفرقة ، واما أن نصل إلى العمومية ببلوغنا إلى مركز الظاهر العيانية .

وفي الحالة الأولى يستخدم علماء النفس عمومية احصائية . فهم
يذهبون مثلا إلى أن الثالثة هي سن المعارضه والخلف عند الطفل ، وهم
يجمعون جميع الملاحظات المتخلقة بهذا التوكيد ، بمعنى يجمعون معا ، كل
ملاحظة تشهد بذلك . ولكنهم اذ يفعلون ذلك فانهم لا يفسرون شيئا .

فكل ما يفعلونه: ينحصر في أنهم يطلقون اسما من الأسماء: على بعض الوقائع دونها: تفسير لهذه الوقائع . وهذا هو النهج الارسططالى .

أما في الحالة الثانية فإننا نكون أمام عمومية أساسية ، فالنهج الجاليلي يرى أن علم النفس يتحتم عليه أن يطلعنا على العلة في أن هذه الظواهر أو تلك تحدث .

وعلم النفس اليوم - بحسب رأى ليفين - كثيرا ما ينخفض الى مجرد كونه علم نفس من النمط الارسططالى ، بمعنى أنه يقتصر ويقنع بالبحث عن « العلم » هذا الذى ليس له من صلة في واقع الأمر بالحقيقة العلمية . والطريقة الاحصائية إنما تتعرض بصفة خاصة لهذا الخطر : فهذه الابحاث عن المتوسط الحسابى ، وتضفى عليه قيمة تمثيلية ، فتعده ممثلا لكل . (ليفين Lewin ، ١٩٣٥ ، ص ٣٢ - ٣٦) .

ولكن « الأدوات » الرياضية ليست بكافية لتسبح على البحث ، الطابع العلمى الحق . علم النفس هذا يجاهد ما وسعه الجهد ليثبت أنه علم ، مستخدما أقصى ما يستطيع من الرياضيات . ولكننا حين نستخدم هذه الإمكانيات الرياضية مستثنين الى تصورات ارسططالية ، فإننا نضل في مجال ما قبل العلم (المرجع السابق ، ص ١٩) .

إن البحث عن القوانين لا يكفى لتخصيص العلم ، وذلك اذا ما فهمنا القوانين على انها عمومية مجردة . ويذهب ليفين الى « أن الاحصاء يمكن أن يكون مفيدا شريطة ألا نستخدمه بطريقة عمياء » . (ليفين Lewin ١٩٣٥ ، ص ١٦) .

« والناذر المشهور عن « بيفية » في قوله « الذكاء هو ما يقيسه مقياسى » ، هذه الناذرة تشير في معناها المباشر الى أن الموقف العلمى ، يقتضى ألا نتساءل عما هو الذكاء . وإنما أن نقيس سلوك طفل في سن معين مع مسالك أطفال من نفس السن . ولكن بهذا المعنى يستحيل على علم النفس أن يذهب بعيدا . فلأن نسال ما هو الذكاء ، فإن مثل هذا السؤال لا يمكن أن لا يحفل به العلم مهما أمعن في التجريبية . (صلاح مخيمز ، ١٩٦٨ ، ص ١٠٢) .

فكثيرا ما كانت «العوامل التي يقيسها المقياس» عوامل محيطية ، مستقلة الى حد ما ، بمعنى أنها لا تتوقف على الشخصية كوحدة كلية . فعندما نقوم بتطبيق الاختبار نفسه بعد سنوات عدة فانه لا يعطينا نفس النتائج . فليس في وسع الاختبار ان يتيح لنا التنبؤ بمن هنا يتحتم على الاختبار ان يتجه الى الشخص بـكـليـته ، أى من حيث هو وحدة كلية ، وذلك حتى يستطيع قياس الحالة العامة لسلوكه ، فلا يقتصر على قياس نتائج هذا السلوك ، هنا والآن في موقف الاختبار . فالنهج الجاليلى يقتضى الامساك بالشخص ، أى بالوحدة الكلية لصيرورته ، وأن نقيم ، أى نبني من جديد التطور الدينامى له ، لا ان نحصى عددا من الأداءات التى ينجح الطفل أو يفشل فيها في لحظة من لحظات حياته . والنهج الارسططالى فى تناوله الوقائع بلغة الفئات ، والاصناف والانماط ، إنما نفتح الباب عريضا أمام محظورات ينبغى تجنبها في العلم :

١ - الاحكام انقبالية الشعورية المضللة :

« اننا لا نملك بالآخر كشيء من الأشياء المنعزلة ، وإنما في صلاته بنا أى عبر ملاحظة مشاركة .. ففى علم نفس الاطفال ، كما فى علم النفس المرضى ، وعلم نفس البدائيين ، وعلم نفس المرأة ، يكون الموضوع الذى نريد أن ندرسه فى موقف جد مختلف عن موقف القائم بالملاحظة ، ونقول هنا يصعب على الأخير أن يملك بالأول » كما هو ، ، وفى موضوعيته المطلقة ان جاز القول .. فعندما نقوم بملاحظة « آخر » فانه يصعب علينا أن نستبعد هذا الجانب من سلوكه الذى يرجع الى وجودنا فى الموقف ، ستجد انفسنا بصدد علاقة ما بين « الانا » و « الآخر » . فنحن لا نبلغ الى « الآخر » ، ولكن الى علاقته بنا . وعندما لا يتوفر شعور المساواة ، ما بين القائم بالملاحظة ، والشخص موضوع الملاحظة ، فان السيكولوجية التى نحصل عليها تتعرض لخطر ان تكون انعكاسا وتعبيرا عن القائم بالملاحظة ، أكثر مما هي تعبير عن الشخص موضوع الملاحظة ، (المرجع السابق ، ص ٨٢) . ففى سيكولوجية المرأة مثلا ، غالبا ما نحدد لها طبيعة لا تعفو فى الحقيقة أن تكون مجرد صورته مكمله

لما نعتقد أنه « طبيعة » الرجل ، أو قل طبيعة « الذكر » ، كما
تحددنا حضارتنا . يتضح ذلك بالنظر الى التحقير (المرأة كاذبه) .
المرأة خادعة وشيطان ، أو بالنظر الى عملية الترفيع والصبغ
بالمثالية Idealization (المرأة مرمفه ، وشاعريه وملاك) . على
الرغم من أنها غالبا ، ما نجد أنها « لا تستحق » ، لا هذا الاسراف في
التحقير ، ولا هذا الاسراف في الترفيع ،

(بونايرت ، ١٩٦٩ ، مقدمة الترجمة) .

وفي علم نفس الاطفال ، يكون الاختلاف ما بين القائم بالملاحظة
وموضوع الملاحظة ، أكثر عظما . وإن الطفل ليستجيب ازاء اتجاهاتنا على
نحو من السرعة ، الى حد أننا لا ننتبه الى التغير الذي يحدثه وجودنا
كراشدين في استجاباته وردود أفعاله .

نحن نصف عادة ، لا طبيعة الطفل ، وإنما علاقة هذا الطفل ، بكائن
لم يعد بعد طفلا . وهذه العلاقة ، تعبر عن الطريقه التي « يتصور »
مجتمعا عليها « الطفوله » .

إن الشعور الذي لنا عن الأشخاص الآخرين ، وعن كل ما يحدث ، هو
بطبيعته خداع . فماركسي Marx وفرويد Freud ، يرينا أنه من الأمور
الأساسيه للشعور أن يخطئ .

فبحسب ماركس ، يعد من الطبيعي أن يجهل شعورنا العلاقات
الاجتماعية والاقتصادية (البنية التحتية) التي تكون تطور العالم .
فمن الطبيعي أن نتصور الانسان على غرار صورته الانسان من طبيقتنا .
ومعنى هذا ان شعورنا ينظر الى السمات التي ترجع في الواقع الى التاريخ ،
بحسبائها سمات للطبيعة الانسانية .

أما بالنسبة الى فرويد ، فالدلالة الحقيقية لسالك الشخص تكون
خفيه (لا شعوريه) ، فالأمور ليست أبدا على الفجوة الذي تبدو عليه

في شعور صاحبها . . بل قد يكون ما في الشعور هو النقيض تماما لما هو في اللاشعور . وذلك بتدخل ميكانيزمات الدفاع أو الحيل اللاشعورية ،

(صلاح مخيمر ، ١٩٦٨ ، ص ٨٥) .

وبعبارة أخرى فإن الانسان فيما يبدو لنا منه ، لا ينطبق على نفسه ، فهو ما ليس هو ، وهو ليس ما هو (مصطفى زيور ، مقدمته خمس حالات من التحليل النفسي) وفي الملاحظة ، فإن كثيرا مما نحن عليه ، نراه في الآخرين - عن طريق الاستقاط - أن نراه مسقطا على الآخرين .

ومن هنا فكيفما نعرف أنفسنا حقبا ، فلا بد من شيء من التراجع ، التراجع لمسافة بعينها إلى «نقطة الرؤية» التي تسمح لنا بأن نمسك بالمشهد بكل جنباته .

ولكن هذا الأمر ، لا نستطيع أن نضطلع به بإزاء أنفسنا . ولا يرجع هذا بالضرورة إلى لا شعور يحيك الالاعيب . فظاهرة القلاع أو المائلة ، ترجع أيضا إلى أن الشعور ، هو دائما شعور « بصيغة » تبرز بالقياس إلى « القاع » بلغة الجشطلت ولكن الشعور هنا في هذه الحالة شعور فريد ، شعور بالصيغة ، في اغفال للقاع ، الذي ليس للصيغة من دلالة حقيقية إلا بالرجوع إليه . وهذا القاع نحن نعرفه على أية حال بحسبانه شيئا عشناه . فنحن بالنسبة إلى أنفسنا « قيعاننا » الخاصة ، كل شخص بالنسبة إلى نفسه ، هو قاعه الخاص ، فهو يرضى عن نفسه في ضوء قيم نفسه .

(جيتوم ، ١٩٦٣ ، ص ٨٥) .

ولكن كيفما تتقدم « المعرفة » وكيفما تكون هناك معرفة علمية عن أنفسنا وعن الآخر ، فلا بد وأن يتحول ما كان هو « القاع » ، ليصبح « الصيغة » ، فلا بد وأن نتبين هذا القاع مخطينه إلى مستوى الشعور عن طريق « التراجع » . . عندئذ « نستطيع أن ندرك أنفسنا ضمن قاعنا الحقيقي » ، وأستطيع أن أسند على الاستقاط طريقة ، فلا أرى الآخر من خلال قاعني

«الاشعوري ، بل ارى هذا الآخر ضمن انتشاره البيئي ، الخاص . » ففهم الآخر ، مسأله مستحيله قبل فهم الذات . »

« ان مورينو Moreno ، ايصع نصب عينيّه نفس هذا المنظور في نظرتّه الى السيكدراما فالأفراد يغتصمون الشعور بصراعاتهم ، عندما يلعبون فوق المسرح أدوارهم الحيويه ، وكأنهم بذلك يتراجعون الى ما وراء أنفسهم ، (صلاح مخيمر ، ١٩٦٨ ، ص٧٨) .

من كل ما سبق تتضح خطورة الاحكام القبليه الشعورية ويمكن تلخيصها فيما يلي :-

« أ) خطر الحكم بالرجوع الى الاحكام القبليه الاجتماعيه ، واتجاهاتنا الخاصه ، مما يترتب عليه ان نتوهم الآخر : اما نسخه منا لها نفس الهويه ، واما من طبيعه مغايره مغلقه على نفسها ، لا نتطابق معها ، فننالها بالترفيح او التحقير . وباختصار نتعرض لوهم التطابق التام . وفي الحالتين لا تنطوى العمليه على نظره تكافؤ بين الذات والآخر . وانما هي نظرة قهريه لا تحقق العلاقه الجره ما بين «الانا» و «الانت» .

«ب) خطر الحكم بالرجوع الى الحكم القبلي الخاص بالعلم ، على أنه تواتر منتظم . ظواهر يتكرر حدوثها بانتظام . او وقائع تتابع دائماً أبدا بنفس الطريقه . وأن ممارسة العلم تنحصر في الوصول ابتداء من أكبر عدد ممكن من الحالات ، الى عمومية مجردة ، الى ما هو مشترك بينها جميعا ، وأن وسيلة العلم هي التسجيل الرقمي ، والصاق بطاقة ، باسم خاص مما يتمخض عن فئات من الوقائع ، قائمة برأسها ، عن كومات خاصة ، تنحج التصنيف بالاستناد الى كنه افتراض ، يسمى المتوسط . ويترتب على ذلك أن دراسة الواقعة الفرديه التي تقتصر على ذلك لا تدخل في العلم كعمليه من عملياته .

« ج) حظر الحكم بالرجوع الى شعورنا الطبقي . فيلورتنا الطبقيه

تجعلنا نتوهم الخصائص التي ترجع في أصلها للتاريخ ، وكأنها خصائص للطبيعة البشرية . فالأيديولوجية عند « ماركس » تتحدد بالعوامل الاقتصادية ، وتحدد دوافع الأفراد المنتمين الى طبقة واحدة (تفكير طبقي) .

(د) حظر الحكم بالرجوع الى شعورنا ، فالشعور كما أبان التحليل « جزئي ومتميز *Partielle et Partiale* » (لاجاش *Lagache* ١٩٦٤ ، ص ٥٢٩) ، يرينا من العالم ما يتفق مع نظامنا الدفاعي ، ومن هنا يكون التشويه والتبرير في الإدراك والفهم والاتجاهات .

(هـ) حظر الحكم بالرجوع الى شعورنا ، ليس فحسب لان العالم يعيد الى كل واحد ماله من صورة عن نفسه ، وانما لان الشعور صيغة ممتازة ندركها بغير قاع ، أو قل ضمن قاع هو شعوري ايضا ، أما القاع الحقيقي فيتبعثر عن طريق الاسقاط فنحركه وكأنه ينتسب الى الآخرين .

٢ - التصورات الجامدة والخراتية :

مثل تجميد « الطفولة » في صورة نمط ، قالب ، في صورة عقلية طفلية « مغلقة على نفسها وكأنها بمثابة عالم قائم برأسه ، ومقطوع عن عالم الكبار .

ومثل تصور « الشعور المريض ، مخلق على نفسه ، أو تصور نفسية « البدائي » مختلفه ، اختلافا جوهريا عن نفسيتنا . أو تصور « الانوثة » طبيعة مخلقة على ذاتها . ان هذه التصورات هي محاولة لتحديد « سمات » لطبيعة جامدة ، يرفضها علم النفس ، ويقيم بدلا منها دينامية بين شخصية: فينبغي ان نتجنب الحديث مثلا عن « طبيعة الطفل » . ينبغي ان نتجنب كل تصور جامد ، كأن يكون مجرد تصور احصائي لمراحل الطفولة ، كأن نتحدث مثلا عن طبيعة الطفل في السادسة ، تماما كما ينبغي أن نتجنب كل تصور جامد عن سيكولوجية الجنس . (ليفين *Lewin* ١٩٣٥ ، ص ١٣) فلم نفس الأطفال ، ليس بحال دراسة « طبيعة » ثابتة . ومن هنا يرى فرويد أنه على الرغم من المحددات التشريحيه القائمة منذ البداية ، الا أن

هذه المحددات ليست ذات قيمة حاسمة • فالصورة التي تكون عليها الحياة الجنسية في وقت من الاوقات ، تتحدد تبعا للمكانة المختلفة التي يحتلها الطفل في الانتثار العائلي • أما الجنسية الراشدة ، فقوامها « التخطي » لجميع المراحل السابقة • وحين نقول « صبي » أو « بنت » عند المولد ، فذاك لا يكاد يعنى شيئا بعد •

« فحين نقول « بنت » أو « صبي » فأئنا نعنى كائنا أو فردا في حقل من القوى ، وهذا الحقل ، يمثل في كل وقت بالنسبة الى الطفل ، لونا خاصا من ألوان الذكورة أو الأنوثة • والطفل في هذا الحقل يخضع لمتجهات مختلفة ، تجذبه في اتجاهات متباينة •

(بوناپرت ، ١٩٦٩ ، ص ١٢) •

ان الواقع انما هو دينامية دائبة التغير ، فهو متاح أبدا للتبديل ، الأمر الذي يفسر امكانية التغيرات المفاجئة •

وهذه الدينامية ، تدحض النزعة الذراتية الضيقة ، هذه التي تسعى الى التقطيع ، فتصطنع عزل ما هو خارجي ، عما هو داخلي ، وما هو حسي عما هو حركي ، وعزل ما هو فسيولوجي ، عما هو نفسي ، وما هو فطري عما هو مكتسب ، وعزل النضج عن التعلم ، وعزل الموقف عن الاستجابة •

ان الحقيقة ، هي ان الموقف الذي يعيشه الكائن ، يتوقف ليس فقط على الشروط التي يوجد فيها الكائن ، وانما يتوقف أيضا على بنية الكائن الخاصة • فهناك ما يمكن تسميته « بالتكيف القبلي » • ويصدق هذا حتى في المستوى البيولوجي • فالكائن العضوي ، يقيم في وسط يلائمه • ومن الممكن ان تكون الخصائص الباطنية للكائن العضوي ، هي التي تجعله يستقر في هذه الظروف ، بدلا من تلك ، ويقرر لاجاش « انه لا يوجد كائن بغير موقف ، ولا يوجد موقف الا بالنسبة الى كائن ، بل ان وجود الكائن في موقف بعينه انما يترجم الى حد بعيد عن البنية المميزة لشخصيته • « فالمواقف تشبه الاشخاص » • ومن هنا لا ينبغي النظر الى نتائج الاختبارات بحسبانها صادقة ومطلقة ، فهي لاتعدو في الحقيقة ان تكون

تعبئوا عن لحظة بعينها من دينامية شخصية وبين - شخصية دينامية دائبة التغير كوحدة كلية حالية وزمنية معا . دينامية قوامها « الصيرورة الى » ومن هنا يتحتم على الاختبار ان يتجه الى الشخصية من حيث هي كذلك ، فلا يقف عند ما هو محيطى عارض ، وانما يبلغ الى ما هو مركزى ومتصل . فالاختبار ينبغى ان يتجه الى صميم الظاهرة ، الى الشخصيه فى كليتها ، فيسمح بتبين التطور الدينامى ، بدلا من الاقتصار على قياس بعض الاداءات . فليست هناك من حقيقة الا حين نصل الى مركز الشخصية .

(٣) الاقتصار على التسجيل :

وذلك أما فى صورة الوصف السطحى ، أو فى صورة احصائية رقميه للوقائع كالنسب المئوية أو معاملات الارتباط . فذلك تقليد سطحى للمنهج الذى تستخدمه علوم الطبيعة .

وتتلخص خطوة الاقتصار على التسجيل فيما يلى :

(ا) الاقتصار على التسجيل ، يتوهم امكانية تحقيق الملاحظة المطلقة . وتجنب النسبيه ، مع ان « علوم الطبيعة لم تتقدم بالقضاء على النسبية . وإنما تقدمت حين توقفت عن مجرد التسجيل لتبنى الوقائع بناء جديدا » (ليفين Lewin ١٩٣٥ ، ص ١) .

(ب) الاقتصار على التسجيل يتمشى فحسب مع النظرة الارسططالية ، التى تهدف الى تكديس الوقائع فى فئات ، انماط قوالب ، فى ماهيات ، استنادا الى ما هو عام ، بمعنى مشترك - يصلح أساسا للتجريد وللوصول الى الفئة بمعناها المعيارى أو التصوراتى .

(ج) الاقتصار على التسجيل ، من حيث هو وسيلة لتحقيق العمومية المجردة - يغفل بالضرورة التباينات الفردية ، اذ هى غير مشتركة ، وغير عامة ، مع ان العلم ينبغى ان يفسر لنا ويفهمنا هذه التباينات الفردية . وهذا لا يتحقق بتسجيل الوقائع ، وانما ببنائها بناء جديدا .

يتيح لنا ان نتبين العلاقة المثالية ، التى تعد الحالات الفردية ،
تشكيلة تباينات لها .

(د) الاختصار على التسجيل يغفل سياقات الوقائع ، وهى التى لا تنفصل
عن تباينات الوقائع ، فالريشة التى تطير ، والحجر الذى يسقط ،
والكرة التى تتدحرج ، كلها مظاهر متباينة ، بتباين السياقات ، لنمط
بعينه من العلاقة المالىة (قانون الجاذبية) . وكذلك المسالك المختلفة
والسوية ، واستجابات العميان والمبصرين ، والرجال والنساء ، الكبار
والاطفال ، فكل هذه التباينات الفردية بتباين الانتشارات ، تجد
ما يفسرها فى تصور الموقف بالقياس الى البيئة . فنفس المثيرات
الموضوعية تتمخض عن انتشارات ادراكية مختلفة . ومن هنا قصور
التسجيل السطحى ، وصفا كان أم رقميا ، وضرورة الرجوع الى
الوراء لاكتشاف الوحدة من وراء الكثرة ، من وراء تباين المظاهر بتباين
الانتشارات ، أو بعبارة أخرى ، ضرورة الرجوع الى الوراء لبناء الوقائع
بناء جديدا . ففى هذا الرجوع الى الوراء ، ما يسمح للباحث بأن يرى
الوقائع لا كصيغة بغير قاع ، نبحث فيها عن المشترك بينها وبين
غيرها لتقيم الفئات ، وانما كصيغة ، ضمن انتشارها الخاص فى صلتها
بالصيغ المماثلة ، ضمن انتشاراتها المختلفة وذلك بالرجوع الى اطار
واحد .

ركائز النهج الجاليلى :

أما النهج الجاليلى فى تناول الوقائع ، فإنه يقوم بحسب رأى ليفين
Lewin (١٩٣٥ ، ص ص ٢١ - ٢٦) على الركائز الثلاثة التالية : -

أولا : تصور حقل الوقائع النفسية بحسبانه متجانسا :

بمعنى ان الآخر « ليس من طبيعة مباينه لى تماما » و « ليس له نفس
الهوية هويته ، بل مماثل لى » . معنى ذلك أن الآخر هو أنا من حيث الابد
وهو غيرى من حيث الصورة التى يتجسد عليها . وهو كائن له نفس حاجاتى .

ويعيش من حيث المبدأ نفس مشكلاتي ، (مشكلات الحياة) • ولكن ذلك يتخذ عنده انتظاما خاصا به • أنا ولا أنا ، هو أنا من حيث المبدأ ، ولا أنا من حيث التحقق والانتثار • ويترتب على ذلك أن تكون طبيعة الآخر مماثلة أي مساوية من حيث المبدأ ، مختلفة من حيث الظروف • فأنا والأنت والهو أشكال متباينة ، لما هو واحد في جوهره • وعليه يتحتم أن ننظر إلى كل شخص ضمن وحدته الاجتماعية والتاريخية ، ضمن انتشاره الخاص :

(أ) فالمسالك الموضوعية والمسالك السوية ، إنما هي استجابات لمواقف ، هي بعينها من الناحية الموضوعية • فليس للسلوك السوي والسلوك المرضي ، نفس الهوية • ولكن هناك تماثلا بين المواقف ، فإذا كانت السوية حولا انشائية (ايجابية تبلغ إلى الابتكارية أحيانا) لمشكلات الحياة ، فإن اللاسوية ، تظل هي الأخرى ، حولا لمشكلات الحياة ، وأن تكن حولا (نكوصية تفكيكية) ، تتباين انتظاماتها من الأعصبة إلى الأذهنة • « فنحن نرى فيهما نهايتين مختلفتين ، لنفس الصراع » (لاجاش ، ١٩٦٥ ، ص ٢٥) •

(ب) وكذلك الحال بالنسبة إلى الرجولة والأنوثة ، « فهما ليسا بعالمين مستقلين ، ومتباينين كل التباين • أنهما متماثلان ، بمعنى أنهما نفس الشيء ، من حيث المبدأ ، وإن تباين « انتظامهما وتكوينهما ، فمفهوم الجنسية الثنائية في التحليل النفسي ، يقضى بأن كل كائن بشري ينطوي على العنصرين معا ، ونعني الذكورة والأنوثة ، أو السادية والمازوشية ، أو الأنيموس والأنيما ، وإن تغلب أحدهما على الآخر • فحيث تتغلب السادية تكون الذكورة ، وإن تباينت تجسيداتهما ، هي الأخرى في تشكيلة لا نهاية من حيث المبدأ لتباينها • وحيث تتغلب المازوشية تكون الأنوثة ، وإن تباينت تجسيداتهما هي الأخرى في تشكيلة لا نهاية من حيث المبدأ لتباينها ولا عبء في ذلك بالناحية التشريحية » • (صلاح مخيمر ، ١٩٧٧ ، ص ٥) •

(ج) وكذلك الحال بالنسبة إلى المبصرين والعميان ، « فهما لا يقيمان عالمين متباينين ، كل التباين ، بل هما متماثلان • هما من حيث المبدأ ، نفس

الشيء (كائن بشري يجيب على حاجاته توافقا في حدود امكانياته مع مقتضيات البيئة) ولكنها من ثم ينتظمان على نحو متباين ، بحيث يقوم انتظام البصر على خمس حواس ، بينما يقوم انتظام الاعمى على أربع حواس ، وان ظل الانتظامان في الحالين ، مجرد أجابة على مطالب الحياة . (المرجع السابق ، ص ٦) .

« ومن هنا فقوانين علم النفس حين نفهم الانواع المختلفة للحياه ، حياة الراشد والطفل ، السوى والمريض ، . . الخ على انها أجهزة متوازية تجيب على نفس المشكلة بطرائق مختلفة ، أو قل على أنها أساليب حياة متوازية ، (صلاح مخيمر ، ١٩٦٨ ، ص ١٢٣) .

ثانيا : استخدام تصورات شرطيه نشوئيه : القيمة والدلالة والموقف :

إذا كنت أنا والآخر نفتمى الى نمط كیفى واحد ، ينتظم عندنا ، انتظامين متباينين ، ويتجسد تجسدين مختلفين ، فلا بد للفهم من تناول كل واحد منا ضمن سياقه ، وكذلك الأمر بالنسبة للوقائع ، فعلم الفيزياء ، يضع موضع الاعتبار « المتجهات vectors » وبوسع علم النفس ان يستعين هو الآخر بذلك ، فان ما هو علمى لا ينحصر فى استبعاد الكيف ، بمعنى القيمة والدلالة ، وانما ينحصر فى النظر الى الوقائع ضمن سياق . فكل سلوك فى علم النفس ، انما هو استجابة « متجهة نحو » موقف . وعليه نستطيع ان نأخذ بالغائيه ، لا من حيث هى غائيه تنصب على « طبيعة » ، بمعنى انها تكون ثابتة فى الفرد ، وانما من حيث هى غائية خاضعة لشروط ومتعلته « بموقف » ، تعد بمثابة اجابة عليه ، (ليفين Lewin ، ١٩٣٥ ، ص ٢٨ - ٢٩) . أن « ليفين » يهاجم علم النفس الذى لايتصور نفسه علميا ، الا اذا أعرض عن استخدام مفهوم « الغاية » والنشاط « المتجه الى » . فهذه التصورات ، ذات طابع علمى ، اذا ما وضعنا فى اعتبارنا المتجهات ، على أنها خاضعة وتابعة ، أى تتوقف على العلاقات المتبادلة ، بين وقائع عديدة . فجميع العناصر فى حالة علاقة بينيه فى الحقل . ومن هنا تأتى فى رأى « ليفين » أهمية الموقف . وهذه الأهمية ، لا يمكن ان تتبدى ما دام العلم ينظر الى « الموضوعية » نظرة زائفة . بمعنى ان الخصائص « الرقمية »

وحدما هي التي يمكن ان تكون مميزة « للموضوعية » (ليفين Lewin ١٩٣٥ ، ص ١٦) .

ان الموقف لايشتمل على جميع عناصر العالم الخارجى ، وانما يشتمل فحسب على جملة السمات ، سمات العالم الخارجى ، التي تستطيع ان تستثير استجابة الكائن العضوى . فالموقف هو النتيجة المشتركة للتجارب الداخلية ، تجارب الكائن العضوى . وللمعطيات الخارجية . ان « الموقف » لهو همزة الوصل ، بمعنى الوجه « الذاتى » من الانتظام . وعليه فالموقف أساسى لفهم الفرد الذى يعنينا ، وذلك لان الموقف هو نقطة التقاء الخارجى والداخلى . وفى ذلك ما يذكرنا بعبارة لاجاش « انه لا يوجد كائن بغير موقف ، ولا يوجد موقف الا بالنسبة الى كائن ، بل ان وجود الكائن فى موقف بعينه ، انما يترجم الى حد بعيد عن البنية المميزه لشخصيته . فالموقف تشبه الاشخاص » . وأنه لشيء من هذا النوع ، ذلك الذى نجده كأصل وأساس لكشف جاليليو : فتصور جاليليو لدينامية الظاهرة على انها مرتبطة بالموقف ، هو الذى جعله يستطيع « مماثله » الاجسام الهابطة والصاعده والمتحركة والتي كان أرسطو يقيم منها ثلاثة عوالم متباينة . بل وهو الذى جعل جاليليو يستطيع « مماثلة » الطيور فى طيرانها ، والنجوم فى حركتها . انه اذ يضع فى اعتباره « الموقف Situation » ، فإنه يستطيع « مماثلة » analogy ، الظواهر موضوع الدراسة ، والتي يصنفها النهج الارسطالى فى تقسيمات تعسفية ، يتجاهل بها مبدأ الاقتصاد فى العلم .

« ان المتجهات vectors التي تحدد دينامية الظاهرة ، انما تتحدد بالواقعه العيانيه concrete ، بالشيء وبالموقف » (ليفين Lewin ، ١٩٣٥ ، ص ٣٠) . ومن هنا تجبىء امكانية « عمومية غير مجردة » وهي عمومية يحتاج اليها علم النفس فعلم النفس العلمى ، « يبحث كأي علم آخر عن «القوانين العامة» ، انه لايقنع بمجرد وصف العمليات الفردية ، فالوصف الدقيق للعمليات التاريخيه هو وسيلته لاغايتها . وموضوعه ليس (س) من الافراد ، وانما الامساك بالقوانين العامة التي تحكم الظواهر النفسية ، . . . ولكن ليس هناك « علم نفس للانسان » بمعنى عام ، وفى فراغ ، ان جاز القول ، بل فحسب علم نفس فى مجتمع عياني بعينه ، وفى مكان اجتماعي .

بعينه ، ضمن هذا المجتمع العياني ، (فينخل ، ١٩٦٩ ، ج ١ ، ص ص ٣١ - ٣٢) .

ثالثاً - بناء تصورات تتيح فهم الوقائع الفردية : نمط العلاقة الثنائية والواقعة العيانية كبداية ونهاية :

أوضح ليفين ان النهج الجاليلي في علم النفس ، يتخطى المتوسط الحسابي The average الى الحالة النقية pure case (ليفين Lewin ، ص ٢٥) . ونعني هذه الحالة التي تكون الوقائع المختلفة التي نلاحظها هي حقا الوقائع المترابطة ترابطا باطنيا . ومعنى هذا أننا من الناحية العقلية ، نبني الوقائع بناء جديدا ، أو قل نستبصر بحقيقة بنيتها الداخلية . « وما القانون الا انزال هذا البناء الذي نبنيه منزلة المثل الاعلى » (هوسرل ، ١٩٧٠ ، ص ٨٩) .

فالعلم هو « تفكير الوقائع » وإعادة بنائها بناء جديدا من الناحية العقلية ، وليس العلم هو مجرد تسجيل للوقائع .

ان قانون سقوط الاجسام عند جاليليو ما كان يمكن الحصول عليه من مجرد « تقرير الواقعة » فالقانون يتحدد بالاستناد الى عملية مثالية . عملية توامها أن ننزل علاقته معينة « منزلة المثل الاعلى » ، فنعتبرها « علاقة مثالية » أو انموذجا أو نمطا كفيثا لسائر الوقائع الماثلة . ومن الامور التي تبدو وكأنها متناقضة ، ان العلم ، كيما يفهم ما هو عياني ، يتحتم عليه بمعنى من المعاني أن يبدأ بأن يدير ظهره له . فلا بد وأن جاليليو قد أعاد بناء معطيات الحواس ، بأجراء فكري . ان العلم يبدأ في اللحظة التي يعيد فيها بناء « ما هو ظاهر » فينتج لانفسنا نماذج للواقع ، نماذج مثالية . عندها فلن تكون دلالة « الاستثناء » هي هذه الفضيحة التي كان يعنيها الاستثناء عند ارسطو « فقد كان ارسطو ينظر الى ما هو فردي على انه ، لا يخضع للعقل » (ليفين Lewin ، ١٩٣٥ ، ص ١٩) . أما عند جاليليو ، فقد كان بناء نماذج أو أنماط مثالية ، يسمح بمماثلة الظواهر المتباينة ، أي بالكشف عن الوحدة وراء كثرة التباينات ، أو بلغة الجشطالت ، الكشف عن

هذه الصيغة التي تكون الظواهر الأخرى المماثلة ، تجسيدات « لتبدلاتها الوضعية » بلغة الجشطالت .

وترجع ضرورة بناء الوقائع بناء جديدا ، الى تضليل الشعور ، من حيث هو قاع وصيغة معا . ونحن حين لا نمسك بالآخر ، بالرجوع الى اطار من أنفسنا ، وحين نمسك به في انتثاره الخاص ، فمعنى ذلك أننا نمسك بأنفسنا ضمن قاعها الحقيقي ، وذلك بالرجوع الى ما وراء أنفسنا . فالنهج الجاليلي يقتضى ان يكون شعورنا « صيغة » ، نمسك بها ضمن قاعها الحقيقي ، هذا الذى يتبعثر عادة عبر الاسقاط ، فلا نحركه الا فى الآخرين ، وكأنه ينتسب اليهم كقاع خاص بهم « فلا بد للذات من ادراك ذاتها كظاهرة فى العالم وكماهية متصلة بماهيات الآخرين » (هوسرل ، ١٩٧٠ ، دُ نص ٣٤) .

وبناء النمط الكيفى أو العلاقة المثالية أو الانموذج الهيكلى ، لا يستلزم بالضرورة استقراء فسيحا للوقائع كما يتوهم البعض . « فهناك نوعان من الاستقراء : استقراء سطحي ، نصل به من حالات كثيرة ، وعن طريق التجريد ، الى عمومية مجردة . واستقراء مركزى حتى لحالة واحدة ، نبحت داخلها عن تقاطع الوقائع والتقاءها ، فنمسك بانموذج مثالى ، نمسك بنمط العلاقة المثالية ، هذا الذى يسمح بمماثلة الحالات الأخرى . ويقرر جولد شتاين بأن دراسة عميقة لحالة فردية قد تزيد فى قيمتها عن دراسة واسعة وسطحية لآلاف من الحالات » . ويرى لاجاش « انه من الافضل تعميق الحالات ، بدلا من تعديدها » (لاجاش ، ١٩٦٥ ، ص ٤٧) . ويؤكد موراي « ان الفهم المناسب للسلوك ، ينبغى أن يكون تاليا للدراسة الكاملة والتفصيلية للحالات الفردية ، وكما قدمت دراسة الحالة مساعدة لا تقدر لنمو وتطور العلوم الطبية . فان مستقبل علم النفس يرتبط بقبول الباحثين ، لبذل الجهد والوقت فى سبيل الفهم الكامل للحالات الفردية » (هول ولندزى ، ١٩٧١ ، ص ٢٥٧) .

واذا كان الاستقراء السطحي لعدد كبير من الحالات هو ما يقيم النهج التجريبي فأن الاستقراء المركزى للحالة الفردية هو موضوع النهج الكلينيكى .

المنهج التجريبي والمنهج الكلينيكي

يرى لاجاش انه « يمكن صياغة الاختلاف المميز للاتجاه الكلينيكي عن الاتجاه التجريبي في الصورة التالية : فالمجرب يخلق موقفا ، ويضبط بطريقة مصطنعة كل عوامله ، فلا يغير منها في الآن ، غير عامل واحد ، حتى يتسنى له ان يدرس الاختلافات النفسية في الاستجابات ، مسقطا من حسابه الوحدة الكلية . وان التعبير : « متى تساوت جميع الظروف » انما يمثل تحفظا نمطيا في الطريقة التجريبية . أما الكلينيكي ، فهو اذ لا يستطيع استحداث الموقف ، ولا يستطيع على الأخص ضبطه ، بحيث يعزل عنصرا عن الظروف الشارطة له ، فإنه يجاهد للاستعاضة عن ذلك بتحديد مكان العوامل التي تعينه ، ضمن جملة الظروف الشارطة . ومن هنا ضرورة البحث التنقيبي الدقيق الشامل . وهكذا فالمجرب والكلينيكي يسلكان سبيلين مختلفين لبلوغ نفس الهدف : ألا وهو ضبط الظروف الشارطة للسلوك ، المجرب باستبعاد جملة الظروف الشارطة ، متناولا على حدة « متغيرا مستقلا » ، والكلينيكي بإعادة بناء الوحدة الكلية للظروف الشارطة . ونستطيع ان نتصور ، كيف ان الاتجاه الاول يمكن ان يتأدى الى علم نفس « ثرى النزعه » أو جزئي الطابع ، بينما يتأدى الاتجاه الثانى الى علم نفس اجمالى أو « كلى الطابع » ، كيف يمكن للأول ان ينتهى الى علاقات مطلقة « لاتاريخية » ، بينما ينتهى الثانى الى « تاريخ حالة » . (لاجاش ، ١٩٦٥ ، ص ص ٢٢ - ٢٣) .

« المنهج التجريبي »

يرى اصحاب المنهج التجريبي انه كيما نكشف عن العلاقات ، ما بين طبيعة الكائن العضوى وبيئته وسلوكه ، فإنه يتحتم اخضاع جميع العوامل الهامة لأدق ضبط ممكن . وبعبارة اخرى يتحتم ان تخضع كل هذه العوامل لتجريب المجرب بحيث يتخذ من كل عامل منها بعد الآخر ، وبدوره ، متغيرا مستقلا (مم) .

ان السلوك انما يخضع لعدد من العوامل ، وينحصر المنهج التجريبي أولا في « تغيير » واحد واحد من هذه العوامل ، كل على حده ، مع ابقاء العوامل الأخرى ثابتة على حالها . ثم يتم تسجيل الاثر المترتب على هذا « التغيير » .

ضبط العضوئل :

أولاً : ضبط المثيرات الخارجية والداخلية :

ان المثير من الزاوية السيكلولوجية ، يعنى أى عامل خارج الكائن العضوى أو داخله ، يتسبب فى أحداث نشاط من أى نوع • فجوانب العالم التى لاتبلغ الى أحداث نشاط لاتعد مثيرات • والمثيرات الخارجية النمطية هى من قبيل الموجات الضوئية والموجات الصوتية • والاتصالات اللمسية ، والمواد ذات الرائحة • أما المثيرات الداخلية النمطية فهى من قبل نواتج التعب • وانخفاض نسبة السكر فى الدم • وتزايد الادرينالين فى الدم ... الخ •

ويتم ضبط المثيرات الخارجية باستخدام حجات ماصة للصوت ، أو الضوء وأجهزة معينة • أما ضبط المثيرات الداخلية ، فيمكن ان يتحقق عن طريق الحرمان من الطعام أو اعطاء « الكافيين » أو الحقن « بالادرينالين » أو استئصال المعدة (منعاً لتقلصاتهما من أن تعمل عمل المثيرات) ، أو قطع الحبل الشوكى (منعاً للحفزات العصبية فى الجزء الأسفل من البدن من أن تصل وتثير مراكز عصبية فى المخ) ، أو نحو ذلك • ومن الواضح أن وسائل الضبط فى مثل هذه الصورة الاخيرة ، لايمكن استخدامها الا مع الحيوان ، وتعد غير ممكنة بالنسبة للانسان ، اللهم الا فى حالات الحوادث أو المرض • وغنى عن البيان انه يتم تحذير الحيوانات ، تجنباً للالم • (صلاح مخيمر ، ١٩٦٨ ، ص ٤٦) •

ثانياً : ضبط الكائن العضوى :

بالاضافة الى ما يضطلع به المجرى من « تغيير » المثيرات الخارجية أو الداخلية ، فإنه يمكن « تغيير » الشروط العامة للكائن العضوى • ومن الواضح أن تغيير المثيرات الداخلية يدخل تحت هذا العنوان • بيد أن بعض أشكال الضبط العضوى لاتعد بشكل مباشر نوعاً من ضبط المثير ، ولنورد بعض الامثلة :

١ - فى حالة الاشخاص الراشدين ، كثيراً ما يكون من الضرورى خلق تهيؤ

...

أو اتجاه ، وذلك قبل تقديم المثيرات • ومثال ذلك أن نخبر الشخص أن يتنبه الى نوع بعينه من المثيرات دون غيره • وأن يستجيب بطريقة معينة للضوء الأحمر ، وبطريقة أخرى معينة للضوء الأخضر مثلا • كذلك يمكن اخبار الشخص ، بأننا نجرى الاختبار عليه من ناحية معينة ، بينما نختبره بالفعل من ناحية أخرى • أو نخبر الشخص بأننا نجرى حقنة بالكحول ، بينما نحقنه في الحقيقة بالماء المعقم • ان الكيميائي والفيزيائي والبيولوجي ، لا يضطلعون بضبط التهيو أو الاتجاه ، في المواد التي يتجربون عليها ، أما في الأبحاث النفسية ، فان مثل هذه الاتجاهات تعد غاية في الأهمية ، ويتحتم إخضاعها للضبط •

٢ - وثمة صورة أخرى ، من ضبط الكائن العضوى ، هي ضبط الوراثة ، فغالبا ما يميل الباحثون الى ابقاء الوراثة في حالة ثبات • لنفرض مثلا أن الباحث يريد ان يتعرف ما اذا كان الأطفال يكتسبون المهارات الحركية عند « تدريبهم » عليها في سن باكره ، بأسرع مما يكتسبونها فيما لو ترك الأمر « للظروف » • على مثل هذا الباحث ، ان يستخدم جماعتين من الأطفال : جماعة تلقت التدريب وجماعة لم تتلق التدريب • وحيث ان معدل النمو في هذه المهارات ، يمكن أن يتأثر بالوراثة ، فينبغى أبقاء الوراثة في حالة ثبات • ولما كان التوائم المتحدون لهم نفس الوراثة ، فإن عامل الوراثة يتم إخضاعه للضبط وتثبيته (استبعاد فعاليته) بأجراء التجارب على هذا النوع من التوائم • وبعد تحديد التوائم المتحدين يشطرون الى جماعتين ، فيتم تدريب احدى الجماعتين ، بينما تترك الجماعة الأخرى بغير تدريب •

وفي التجريب على الكائنات البشرية احيانا ما تستخدم وسائل أخرى تحقق للوراثة ضبطا أقل احكاما ، كما هو في بعض الدراسات الخاصة بالذكاء ، والتي تستخدم التوائم المتأخين أو الأشقاء •

والتغيير في عامل الوراثة مع ابقاء العوامل الأخرى ثابتة ، انما يتحقق عن طريق التنويع في التوليد ، مما لا يمكن اتمامه الا في الحيوان ، أو هو يتحقق عن طريق انتقاء جماعات بشرية من المعروف أنها ترجع الى سلالات جد مختلفة .

٣ - وضبط الكائن العضوى قد يتم أحيانا ثالثة ، عن طريق استئصال بعض أجهزة البدن ، مثل بعض الأنسجة العصبية ، أو الفرد أو أعضاء الحس في مثل هذه الحالات التى تقتصر بالطبع على الحيوانات . تستخدم جماعتان . تتعرض احدهما للاستئصال الجراحى ، بينما تظل الأخرى على حالها . وغالبا ما يتم اجراء عمليات زائفة على الجماعات التى لم تتعرض للتدخل الجراحى ، حتى نتيقن من ضبط مختلف العوامل الأخرى بالاضافة الى العامل الأساسى (كاستئصال أنسجة المخ) موضوع التجريب . ومقارنة أداء جماعة بأداء الأخرى ، يتيح تحديد الوظيفة التى يؤتيها الجزء المستأصل من الكائن العضوى المتغير المستقل (مم) :

ان العامل الذى نقوم بتغييره أو تنويعه ، انما هو المتغير المستقل (مم) ، فى التجربة . ومن المألوف أن يشار الى هذا الشرط أو ذاك من « شروط - الكائن - العضوى » الذى يتعرض للتغيير أو التنويع على أنه « المتغير المستقل » ، فى البحث التجريبى ، ولا يمكن أن يكون هنالك أكثر من متغير مستقل واحد فى تجربة واحدة . وذلك لأن المجرى الذى يريد أن يتبين العوامل المحددة للسلوك انما يتحتم عليه ان يتبين التغيرات التى تترتب على عامل واحد ، كل على حدة ، فلو افترضنا تغيير عاملين معا ، فلن يستطيع الباحث أن يتبين الى أى عامل من العاملين ترجع الآثار الناتجة . وعليه يتحتم الابقاء فى حالة ثبات على جمع شروط الكائن العضوى ، فيما عدا المتغير المستقل .

المتغيرات التابعة :

ان الاستجابات هى المتغيرات التابعة فى التجربة . فبالاضافة الى تغير شرط من «شروط - الاثارة» أو شرط من «شروط - الكائن - العضوى» ،

مع الابقاء على بقية الشروط في حالة ثبات ، يضطلع الباحث بملاحظة استجابات الكائن العضوى . وفى كثير من الحالات ، يضطلع بقياس الاستجابات التى نتجت عن التغيير الذى أحدثه . هذه الاستجابات هى المتغيرات التابعة فى التجربة . فهى تتبع وتتوقف على العامل الذى قام الباحث بتغييره .

ويمكن تصنيف الاستجابات على الوجه التالى :

١ - السلوك الخارجى : وهو الذى يستطيع أى ملاحظ أن يتبينه مثل اجتياز طريق فى متاهه ، والكتابة على الآلة الكاتبة ، والتحدث ، والضغط على مفتاح . . . الخ .

٢ - النشاط الفسيولوجى الداخلى : مثل تزايد سرعة ضربات القلب وازدياد نسبة السكر فى الدم ، مما يمكن التأكد منه باستخدام الآلات أو الفحص الكيمىائى .

٣ - التجربة الحية : وهى التى يصفها الشخص ، ويمكن أن نضع تحت هذا النوع أنشطة من قبيل التفكير والادراكات البصرية والسمعية ومشاعر الأسى . وأحيانا ما يكون المجرى مهتما بوجه واحد من هذه الأوجه الثلاثة ، وأحيانا ما يكون مهتما بها جميعا .

(صلاح مخيمر ، ١٩٦٨ ، ص ص ٤٦ - ٥٠) .

صعوبة التجريب على الانسان :

ان السلوك الطبيعى عند الانسان ، يختلف عن سلوكه التجريبي ، وأكثر مما يحدث عند الحيوان . ومن هنا تبرز صعوبات تتعلق بالشخص وتعلق بالموقف :

١ - فيما يتعلق بالشخص :

يقول « جيبوم » : « اذا كان التجريب عسيرا فى عالم البشر ، فان ذلك يرجع على الأخص الى أن الفرد لا يرضى ان يستسلم للتجريب ، فإنه

يتخفى ويتحجب ، حتى أمام الملاحظة العادية ، ويتجنب كل شاهد يضايقه .
تستهدف أجراء أى شىء عليه ، أو تستهدف كشف سر سلوكه . فإنه
يخشى أن يستحيل إلى دمية فى يد شخص آخر ، يحركه ، ومن ثم يسيطر
عليه . وحتى حين يقبل أن يكون موضوعا للتجريب ، فإنه من النادر ان
يستسلم لذاك كلية . (جيوم ، Guillaume ، ١٩٤٢ ، ص ٣٠٢)

وما يشير إليه جيوم هو صعوبة تتعلق بدافعية الفرد موضع التجربة .
واتجاه الشخص ازاء التجربة ، ينعكس بالضرورة على النتائج . ومن الممكن
أن تتدخل فى التجربة دوافع عديدة ، شعورية أو لا شعورية من جانب الفرد .
وتظل نفس الصعوبات فى حالة التجريب على الجماعات البشرية . ناهيك
عن الصعوبات المتصلة بضبط العوامل .

٢ - فيما يتعلق بالموقف :

يرى « لاجاش » أن سلوك الكائنات البشرية ، يمكن ولا شك أن
يكون موضوعا وأداة لأبحاث تجريبية . وهناك كثرة من التكنيكات التى
تسمح بدراسة قطاعات « محددة » من السلوك عند الانسان ، تحت ظروف
شبيهة بظروف البحث التجريبى على الحيوان . وغالبا ما تكون النتائج
واحدة . ومن ذلك أن منحنى التعلم يتميز بنفس الخصائص ، سياتى تعلق
الأمر بتعلم فأر المتأهية ، أو بتعلم انسان لمقاطع عديمة المعنى . وعندئذ ،
يمكن لقوانين السلوك ، التى ثبتت تجريبيا أن تستخدم لاقامة تأويل
نظرى ، وغير مباشر للسلوك العيانى عند الانسان . أما الدراسة التجريبية
المباشرة لهذا السلوك العيانى عند الانسان ، فأمرها أشد عناء بكثير . وذلك
الأمر يتعلق هنا بمواقف يستحيل أو يصعب جدا خلقها أو ضبطها بطريقة
صناعية ، وذلك لأسباب أخلاقية أو تكنيكية : فسيكولوجية غير الحب ،
والجريمة العاطفية ، والانتحار ، ليس لها أن تأمل من التجريب الا القليل .

(لاجاش ، ١٩٦٥ ، صص ٢٠ - ٢١)

وبالإضافة الى ذلك فإنه لا ينبغي أن يغيب عنا ما أشار إليه موراي من « أن سلوك الشخصيات البشرية ، يقع على مستوى مختلف عن مستوى الظاهرة الفسيولوجية ، وهو لذلك ينبغي أن يدرس وأن تصاغ التصورات الخاصة به ، دون انتظار علوم أكثر » أساسية « لتقديم صيغة كاملة » (موراي وكلاكهون Murray&Kluckhohn ، ١٩٥٣ ، ص ٤) . كما ان هناك صعوبة أخرى وهي أن يكون للموقف التجريبي نفس الدلالة عند جميع الأفراد . فإن دلالة الموقف إنما تتوقف الى حد كبير على شخصية الفرد الذي يعيش الموقف .

ولقد أشار كثير من علماء النفس - وحتى من أصحاب النزعة التجريبية - الى صعوبة تطبيق مفاهيم العلوم الفيزيائية على الانسان .

فلقد ذكر « أيزنك » أن « كثيرا من علماء النفس التجريبيين يشعرون بأن علم النفس كالعلوم الأخرى ، يقوم في الأساس ، على الاعتماد الوظيفي لتغير ما على متغير آخر وأن ذلك يمكن أن يتم ، دون حاجة للمعلومات الافتراضية كالشخصية والمزاج . . الخ » وفي اعتقادي ان هذه المماثلة الساذجة بين علم النفس والعلوم الفيزيائية خطأ محض . فما دام كل فرد مختلفا عن الآخر ، فسوف تتدخل ذاتية هذا الفرد في المعادلة ، وتقلب ذلك الاعتماد الساذج الروتيني على العلاقات الوظيفية . فالأفراد مختلفون بالفعل ، بتأثير كل من الوراثة والتربية ، ويبدو لي أن علم النفس ، لا يمكن ان يتقدم كثيرا ، دون التعرف على التعقيدات التي تثيرها حقيقة الشخصية هذه « أيزنك ، ١٩٦٩ ، ص ١٤) .

ويرى فينخل ان نقل مفاهيم العلوم الفيزيائية الى الحقل الخاص لعلم النفس مسألة ليس لها ما يبررها ، « فعلم الفلك لا يستطيع أن يلجأ الى التجارب ، ومع ذلك فهو علم طبيعي » . (فينخل ، ١٩٦٩ ، ج ١ ، ص ٣٥) .

ويرى « صلاح مخيمر » « أن المماثلة ما بين الحقلين الفيزيائي والنفسى ، لا تعدو أن تكون سطحية . فان الوحدة الزمنية للفرد ، بمعنى الفرد ، من حيث هو وحدة كلية زمنية ، لهى وحدة من التماسك والاتصال ، بحيث لا تسمح لنا ، أن نضطلع بطريقة صحيحة بتشريحات dissections

كهذه التى تتم فى العلوم الفيزيائية ، . . . ولقد أشار لاجاش ، أكثر من مرة الى أهمية هذه الوحدة « الزمنية » ، فبالإضافة الى الوحدة المستعرضة transversal لقطاعات السلوك ، فأنا نستطيع أن نتحدث عن « تيار سلوكى » ، تماما كما نتحدث عن « تيار شعورى » . (صلاح مخيمر ، ١٩٦٨ ، ص ٢٥ - ٢٦) .

وذلك أيضا ما يشير اليه « هوسرل » بقوله « أن أصحاب المذهب الطبيعى ، يرفضون كل علم لا يعنى بدراسة الوقائع ، ولا يعترفون بدراسة الأفكار ، وبدراسة العلوم التى تبنى على الأفكار . فكل فكرة فى نظرهم ، يمكن ردها الى الطبيعة الفيزيائية ، وحتى الشعور النفسى ، يمكن تفسيره تفسيراً وضعياً طبيعياً . ومن هنا فهم ينظرون الى الطبيعة النفسية ، باعتبارها جزءاً من الطبيعة العامة ، وهم يريدون أن يجعلوا من علم النفس ، علماً يناظر علوم الطبيعة الأخرى . لكننا نرى أننا لى نحكم على التجربة ، تكون فى حاجة الى علم يتجاوز حدود التجربة ، والأسئلة التى تثيرها التجربة ، لا يمكن أن نستخلص إجابتها من نفس هذه التجربة ، فلابد لنا من نظرية للمعرفة لتفسير معطيات التجربة ، وهذه النظرية الجديدة ، تقوم على العلاقة الوثيقة بين الشعور والوجود ، وباعتبار أن الوجود متضاد الى الشعور ، وأن الشعور ، هو المحل الوحيد الذى نتحقق فيه موضوعية الوجود . . . فنحن نريد دراسة للشعور ، لا تخضع لعلم النفس الطبيعى ، أو لعلم النفس التجريبي . ذلك لأننا فى حاجة الى تصورات لتفسير التجربة ، وهذه التصورات لا نستخلصها من التجربة فى حشد ذاتها . فالمعنى ليس عنصراً تجريبياً من عناصر التجربة . أنه يعطى التجربة . ويتجاوزها » . (هوسرل ، ١٩٧٠ ، ص ص ٧١ - ٧٢) .

وينبغى ألا تنسى هذه الاعتراضات ، تلك القضية التى نعتبرها ذروة قضايا التحليل النفسى ، والتى يطلق عليها « مصطفى زيور » ، « قضية أن الأنا مجهلة » ، وذلك فى سياق عرضه لهذه القضية بقوله « فإن كان الأنا - وخاصة بصدد نفسه - مجهلة ، فإن كل مبحث فى النفس ، لا يصدر إلا عن الشعور . لا يمكن فى أحسن تقدير أن يكون إلا علماً بنتائج المجهلة . وهل يخيب عن فطنة القارئ الذى يستطيع إخلاصاً مع نفسه تفهم المعنى فى

عملية « التكوين المضاد » ، أى أن يكون المرء فى أعماقه كارهها ، فإذا هو من حيث لا يدري محبا بالقياس الى الشعور المباشر . . . ان قضية أن الأنا مجهلة ، يلزم عنها أن اليقين الشعورى ، مهما استخدمنا من عدد وانوات نصقلها من حيث « الثبات » و « الصدق » - أقول أن هذا اليقين الشعورى شىء ، والحقيقة فى مبحث النفسى شىء آخر ، ولا مفر من ذلك ، ما دمنا نستجوب الشعور وحده ، سواء أكان هذا الاستجواب فى إطار معمل علم النفس أو فى إطار المعالجة الاحصائية ، أو فى إطارهما معا ، بحيث تتبعو النتائج ، وكأنها صنو النموذج الفيزيائى الرياضى » . (مصطفى زيور ، مقدمة خمس حالات من التحليل النفسى) . ومن هنا كان على علم النفس أن يلجأ الى الملاحظة الطبيعية ، والملاحظة الكلينيكية ، للحصول على نظرة عيانية وكمية للسلوك البشرى . « فتناول السلوك ضمن منظوره الخاص ، والكشف فى أقصى أمانة ممكنة عن طرائق الكيان والاستجابة عند كائن بشرى عيانى برمته فى اشتباكه بموقف ، ومحاولة استخلاص دلالة هذا السلوك وبنيته ، ونشأته . وتبين الصراعات الدافعة اليه ، والوسائل المتجهة الى فض هذه الصراعات ، ذلك بأيجاز هو برنامج علم النفس الكلينيكى » . (لاجاش ، ١٩٦٥ ، ص ٢٢) .

« المنهج الكلينيكى »

ويستخدم المنهج الكلينيكى فى دراسة حالة فردية بعينها . فهو يستخدم أساسا لأغراض عملية ، ونعنى من أجل تشخيص وعلاج مظاهر الاختلال التى تحمل الشخص على الذهاب الى الكلينيكى . ولكن هذا لا يمنع من وجود هدف علمى . فأن دراسة العديد من الحالات الفردية ومقارنتها بعد ذلك ، يمكن أن تمدنا بمعلومات نظرية لها قيمة عامة .

لقد نشأ المنهج الكلينيكى من الائتلاف ما بين تيارين هما : علم النفس الطبى ، وعلم النفس التطبيقي القياسى النزعة . ذلك أن المرض ، حالة يستحيل استحداثها تجريبيا من حيث المبدأ . ومن هنا كانت ضرورة الالتجاء فى تناولها الى منهج خاص هو المنهج الكلينيكى . والمنهج الكلينيكى

يعنى اليوم الدراسة العميقة للحالات الفردية ، بصرف النظر عن انتسابها إلى السوية أو المرض .:

مسلمات المنهج الكلينيكي :

« ثمة مصادر ثلاث يستند إليها المنهج الكلينيكي :

(١) تستند المسلمة الأولى إلى التصور الدينامي للشخصية ، بمعنى أن نغظر إليها وإلى المسالك التي تصدر عنها على أنها نتاج تفاعل الأجهزة المختلفة ، أو قل نتاج الصراع ، ما بين القوى المختلفة ، فالدراسة السيكولوجية للشخص ليست في الواقع ، غير دراسة لصراعاته ، فكل كائن بشري ، بل وكل كائن حي يوجد دائما في موقف صراع . فليست الحياة غير سلسلة متصلة من الصراعات ومحاولات حلها ، أو قل من ضياع الاتزان ومحاولة إعادة الاتزان . والكائن المتكيف هو الذي يستطيع أن ينهي صراعاته ، بمعنى أنه يزيل توتراته ويشبع حاجاته . أما الكائن غير المتكيف فهو هذا الذي لا يبلغ إلى انتهاء التوترات ، فيلتجئ إلى الدفاع ضدها .

(ب) وتنحصر المسلمة الثانية في النظر إلى الشخصية كوحدة كلية حالية . فقد كانت العناية في البداية تقتصر على مجرد الاعراض الخاصة بالمرض في انعزال عن الشخصية ، وكان هذه الاعراض ، لا تنسب إلى شخص بعينه يعيش في بيئة بعينها ، أما المنهج الكلينيكي اليوم ، فليس للأعراض عنده من دلالة ، أو معنى إلا بالرجوع للوحدة الكلية للشخصية في صلتها بالعالم . ومعنى هذا أن النظرة الكلينيكية لا تقتصر على قطاع ، أو قطاعات سلوكية بعينها ، وإنما تضع موضع الاعتبار كافة الاستجابات التي تصدر عن الشخص ، من حيث هو « كائن عياني مشتبك في موقف » . ومهمة الكلينيكي ، تنحصر في محاولة تحديد مكان هذا السلوك ، أو هذا العرض ، ضمن وحدة الشخصية ككل ، بمعنى أنها تحدد دلالاته ووظيفته .

» (ج) أما المسلمة الثالثة فتتصب على الشخصية كوحدة كلية زمنية .
فاستجابة الشخصية بأزاء موقف مشكل انما تقتضج في ضوء تناريغ
حياة الشخص بل واتجاهه بأزاء المستقبل . فالتشخيص يستهدف
الامساك بلحظة من لحظات تطور الكائن البشرى .

ويتميز علم النفس الكلينيكى ، من حيث موضوعه ومنهجه وأهدافه :

فمن حيث الموضوع : نجد أن موضوع علم النفس الكلينيكى ، هو الدراسة
المركزة العميقة لحالة فردية ، أى دراسة الشخصية في بيئتها . وعلم النفس
الكلينيكى ، يمكن أن يمتد بالدراسة أيضا ، الى جماعات صغيرة ، فهو يدرس
الجماعة من حيث هى حالة فردية ، . (لاجاش ، ١٩٦٥ ، ص ٤٦) .
ومن حيث المنهج : تضطلع الملاحظة بالدور الرئيسى ، في الدراسة الكلينيكية .
ولكن علم النفس الكلينيكى ، يميل بصورة متزايدة الى أن يأخذ صورة
المنهج الكلينيكى المسلح بالمقاييس المقننة ، حاصرا مع ذلك اهتمامه في
الوحدة الكلية لاستجابات كائن بشرى عيانى برمته في اشتباكه بموقف .
ومعنى ذلك أنه يتناول الشخص من حيث هو وحدة كلية حالية ، وزمنية
في موقف .

أما من حيث الأهداف : فنجد من الزاوية العملية ، ان الشخص كيما يتقبل
الفحص ، فلا بد وأن يجد في نفسه ما يدفعه الى ذلك ، وبالتالي فهو حامل
مشكلة . ومن هنا تكون الأهداف العملية ، هى الاستشارة أو العلاج
أو اعادة التربية . ومن الزاوية العملية نجد أن الأهداف العملية لا يمكن
أن تتحقق الا بالاستناد الى معارف علمية سابقة . فالتشخيص ، ينحصر
في الامساك بالدلالة الخاصة ، التى تتخذها علاقة الشخص بالبيئة .

مشكلة التشخيص في علم النفس الكلينيكى :

« اننا لا نستطيع الفصل ما بين الأشكال المتكيفة ، والأشكال المضطربة
للسلوك لا لأننا نرجع الى التصور البالى القائل بالاتصال والتجانس الكامل

ما بين الصحة والمرض ، ولكن لأننا نرى فيهما نهايتين مختلفتين للصراع ، لا يستطيع علم النفس الكلينيكي ، إلا أن يضعهما الواحد بالنسبة للآخر ،
(لاجاش ، ١٩٦٥ ، ص ٢٥)

هدف التشخيص :

يعد هدف التشخيص في أساسه معرفيا . وأن يكن من الممكن النظر إليه علميا وعمليا ، فهو من الناحية العلمية ، تتوافر فيه صفة العمومية ، ومن ثم فهو لا يكون مجرد كومة من التشخيصات الجزئية المتناثرة ، بقدر ما هو فعل ختامى تتكامل فيه التشخيصات الجزئية ، ضمن النظرة الكلية العامة . أما من الناحية العملية فالتشخيص يزودنا بقاعدة للعمل (علاج أو ارشاد ... الخ) .

مضمون التشخيص :

ليس التشخيص مجرد الصاق بطاقة بهذا الصنف أو ذلك من أصنافه الطب النفسى التقليدى . أى ليس تحديد النمط بالرجوع الى تصنيف جاهز بل هو عملية دينامية تنصب على فرد بعينه في موقف بعينه ، في لحظة بعينها ، وتحدد الدلالة العميقة لجملة علاقاته من بيئته . فعلم النفس الكلينيكي يأخذ على عاتقه فى كل حالة ، تحديد « برنامج العمل » بما يلائم حاجات الفرد ، موضوع التشخيص . ومن ثم ينتهى الى الامساك بالدلالة المحيطة الخاصة بالموقف المشكل الذى يعيشه هذا الفرد ، وبالوظيفة المحددة لاضطرابات السلوك عنده . فالتشخيص ، تعبير عن لحظة من لحظات التطور لتاريخ شخصيته في علاقتها بالبيئة .

بنية التشخيص :

ثمة وجهان متتامان للتشخيص :

(١٠) مماثلة assimilation : بمعنى ادراج الحالة ، ضمن نمط كیفى استنادا الى علم النفس النظرى .

(ب) ملاعة accomodation : بمعنى ملاعة هذا النمط الكيفى ، بحيث توضع فى الاعتبار الخصائص الفريدة التى يتجسد عليها النمط العام فى هذه الحالة (تبدل وضعى بلغه الجشطالت) ، أى تبين الانتظام الفريد الذى يتخذه النمط الكيفى فى هذه الحالة .

ومن هنا فإن التشخيص ينطوى على عملية تأويل interpretation للوقائع ، والمعطيات (محمد عبد الظاهر الطيب ، ١٩٧٧ ، ص ١٤٠) .

مفاهيم التشخيص :

ان التشخيص الجيد ، يستند دائما الى أنواع عديدة من المعطيات . ولكن رسم تاريخ الحياة ، والملاحظة المباشرة يظان لب المنهج الكالينيكي . وفيما يتصل بالملاحظة ينبغى ان نقتبه الى أهمية الملاحظة المتصلة ، بحيث تنصب الملاحظة على وقائع عيانية ، تنفذ الى الحقائق ، ولا تتخذ صورة التقرير الدورى فى عدم تحده .

منطق التشخيص :

ان التشخيص ليس عملية رص للوقائع ، بل تأويل لها ، يبنيتها بناء جديدا فى وحدة كلية تتيح فهم دلالة السلوك ، ووظيفته ، أى فهم الكائن فى علاقته ببيئته . ويتحقق ذلك بحركة دياالينكية للفكر ، تمضى من الوقائع الى الفرض التأويلى ، لتعود الى وقائع أخرى تعدل من الفرض الأسمى وهكذا .

فالتشخيص عملية دينامية ، ليس لها من الناحية النظرية ان تتوقف ، ولكن الناحية العملية ، تحتم التوقف ، عند الوصول الى تأويل يجيب على المتطلبات العاجلة للحالة ، هذه الحركة الديالينكية للفكر ، يسبقها تحديد المشكلة ، ويختمها اقامة التشخيص .

معايير التشخيص :

لعل أهم معايير التشخيص في المنهج الكلينيكي ، مبدأ التكامل ومبدأ
التقاء الوقائع .

مبدأ التكامل :

« ويعنى إقامة وحدة كلية واحدة من المعطيات ، مما يتطلب الكشف
عن العامل المشترك فالمعطيات التي تم جمعها ينبغي أن تأتلف ، وتنظيم ،
ضمن الشخصية برمتها ، في وحدتها التاريخية ، وفي علاقتها الراهنة
بالبيئة » . وفي هذا الصدد « يشبه فرويد التحليل النفسى بلعبة الصبر ،
التي يكون فيها على الشخص أن يقيم صورة مكتملة ، ابتداء من أجزائها
المبعثرة . فليس ثمة غير حل واحد صحيح . وطالما لم يتم التوصل إليه ،
فربما اسنطاع المرء أن يتعرف على أجزائه معزولة ، لكن لا يوجد كل مترابط .
فإذا ما تم الوصول الى الحل الصحيح ، فلن يكون من شك في صحته ، لأن
كل جزء ، يجد مكانه ضمن الكل الشامل . فالحل النهائي ، يكشف عن وحدة
مترابطة ، فيها كل التفاصيل ، التي كانت حتى ذلك الحين غير مفهومة ،
قد وجدت مكانها » . (فينخل ، ١٩٦٩ ، ج ١ ، ص ٩٠) .

التقاء الوقائع :

فالتأويل الذي تترد إليه كثرة من الوقائع الواردة في الأحلام مثلا ،
ينبغي أيضا أن تترد إليه كثرة من الوقائع الماثلة في المسالك اليومية
للشخص ، وضمن إطار الطرح العلاجي .

وهناك معايير أخرى تحكم إقامة التشخيص نلخصها فيما يلي :

مبدأ وفرة المعلومات : ويعنى أن درجة اليقين أو الاحتمال في التشخيص إنما
تتوقف على ثراء ودقة المعطيات التي تم جمعها .

مبدأ الاقتصاد : ويعنى أن أكثر التأويلات معقولة ، هو هذا الذي يتيح
تفسير أكبر عدد من الوقائع ، بأقل عدد من الفروض .

مقياس الخصوبة : ومعناه ان التشخيص ليس له من قيمة الا حين يأتي
بجديد يستنطق الوقائع .

مقياس الانتظار : بمعنى أن التشخيص لا يعدو أن يكون حكما مؤقتا ، ومن
ثم يظل النفساني في حالة انفتاح عقلي تتيح له أن يعدل تشخيصه ، اذا
ما برزت أية وقائع جديدة .

التعارض بين علم النفس الكلينيكي وعلم النفس القياسي :

ويرى « لاجاش » أن فكرتنا عن علم النفس الكلينيكي ، تظل قاصرة ،
طالما لم نحدد بعد علاقته بعلم النفس القياسي .

فمن حيث المبدأ يتعارض المنهج الكلينيكي ، ومنهج المقاييس فيما يلي :

١ - فالكلينيكي يعين الشخص على أن يتكيف مع الموقف ويجاهد ، كيما
يجعل طريقته ملائمة لهذا الشخص ، ويتم البحث الكلينيكي في « مقابلة
شخصية » ، أما « الصنائعي النفسي » فيستخدم مع مختلف الأشخاص نفس
الاختبارات ، بنفس الطريقة ، معطيا للأشخاص نفس الزمن ، ونفس
التعليمات .

٢ - والكلينيكي يلاحظ استجابات الشخص في وحدتها الكلية وتفصيلها ،
وذلك في موقف حيوي وهام في دلالاته ، الا وهو موقف الفحص . أما
« الصنائعي النفسي » فيسجل بطريقة موحدة وسط ظروف من التحدد ،
بحيث تتيح لاي ممارس أن يحصل على نفس النتائج . وأن يؤول اية نتيجة
بنفس الطريقة .

٣ - والكلينيكي يتخذ اطاره المرجعي من أنماط « كيفية » ذات طبيعة مثلى :
بحيث يرد الحالة الى عدد من العلاقات العامة ، ويمثل ما بين الحالة ،
واحد تلك الأنماط مستوعبا مع ذلك ، على أدق نحو ممكن ، الخصائص
الفردية للحالة ، أما « الصنائعي النفسي » فيقدر نتائج عددية بالرجوع
الى سلم القياس سبق اعداده على أشخاص ينتمون الى نفس الجماعة التي
ينتمي اليها الشخص المقيس .

ويرى « لاجاش » ، أن هذا التعارض التكنيكي قد انتهى الى طرائق جديدة مختلفة في ممارسة علم النفس ، وأدى في النهاية الى خلق جو من التنافس ، وعدم الثقة ما بين الصنائعيين النفسيين والكلينيكين ، حيث يتهم فريق الصنائعيين الفريق الآخر ، بعدم الدقة العلمية وينعى فريق الكلينيكين على الفريق الأول جموده .

ثم يورد لاجاش هنا عبارة تستحق الوقوف عندها قليلا اذ يقول : « وكما هو الحال في الغالب ، فإن الطابع الشخصي ، حين يغلب على الجدل ، يعقد المشكلة ، ويؤخر حلها (لاجاش ، ١٩٦٥ ، ص ٢٧ - ٢٩) » ولقد أشار « لاجاش » الى هذا المعنى اكثر من مرة ، فلقد سبق له القول بأن « الاختيار ما بين النزعتين ، يمكن الا يصدر الا عن دوافع شخصية » . وان هذا الاختيار يجيب في المستوى العميق ، على حاجات الشخص الوجدانية ، ومحاولاته حل مشكلاته الخاصة ، (المرجع السابق ص ١٣ - ١٤) . ان ذلك يذكرنا بعبارة موراى « ربما لو كان هدفى الرئيسى هو العمل بأقصى دقة علمية ، لما كنت قد بارحت المحولات الكهربائية والغازات مطلقا ، لقد تغيرت اهدافى بسبب ذلك الاهتمام الملح بأمور أخرى مثل مشكلات الدوافع والانفعالات ، وكانت محاولة انجاز ذلك على الانسان ، تجعل منى عالمنا نفسيا « أدبيا » ، أو طبيا للصحة العقلية ، يطل من الخارج على علماء النفس الحقيقيين الذين كانت تستحوذ عليهم - كما استخلصت - اهداف ملحة لتسلك السلم الاجتماعى . للعلماء ، والانضمام الى تلك النخبة بأى ثمن . والا فماذا غير ذلك ، يمكن أن يفسر وضعهم لوسائل (الاجهزة والاحصاء) بعيدة الى هذا الحد عن الأهداف (أهمية المشاكل موضع الدراسة) بحيث أنه مهما كانت تفاهة النتائج ، فإن المجرى ، يعتبر نقيا وطاهرا ، طالما أن معاملات الارتباط لديه تكون ثابتة ، (موراى Murry ، ١٩٤٠ ، ص ١٥٤) .

وقد يتخطى الأمر هنا مجرد اشباع حاجات خاصة بالباحث ، ليمس صميم ثقته بذاته . فالمنهج الكلينيكى يعتمد الى حد بعيد على قدرة الباحث الكلينيكى ، وثقته بذاته ، ومن ثم فهو لابد وأن يكون شخصية استقلالية ، وبالتالي يأخذ على عاتقه مشكلة العلم من حيث هو إعادة بناء للوقائع « فى ذهنه وعبر ذاتيته » ، وعبر الانتقال من عالم الذاتية الى عالم الحقيقة .

أما التجريبي فشخصيته ، ليس من الضروري أن تقوم على الاستقلالية ، لا ولا على الثقة بالذات - فهو لا يستطيع أن يأخذ على عاتقه هذه المهمة الضخمة ، ومن ثم فهو يلقي بهذه التبعية على الظروف الخارجية ، وكأن العلم لا يمكن أن يكون إلا بعيدا عنه ، وخارج مجال ذاتيته ، فان كان هناك ثقة ، وان كان هناك يقين علمي ، فلا بد وان يوجد خارج ذاته ، في الشروط الخارجية ، بعيدا عن كل مسئولية له ، فهو ليس بمسئول عن شيء فالتجربة قد أسفرت عن ذلك ، ، ونتائج الاختبار ومعاييره هي التي تؤكد ذلك ، ومعاملات الارتباط والدلالة الاحصائية ، وهي التي تقع عليها كل المسئولية . هنا لا تكون الثقة في الذات ، بل في العالم الخارجي ، في الشروط التي يفتعلها المنهج التجريبي ، ولنا هنا أن نتساءل مع هوسرل « ولكن ما هو اليقين ، الذي يمكن أن يفوق يقين الذات بذاتها ، وبالعلوم التي تضعها هذه الذات » (هوسرل ، ١٩٧٠ ، ص ١٠) .

التقاء المنهجين ، الكلينيكي والتجريبي : (لاجاش ، ١٩٦٥ ، ص ٤٨ - ٦٠) :

ولكن ، وعلى الرغم من كل هذا التعارض ما بين المنهجين ، الكلينيكي والتجريبي ، « فقد تقاربت وجهتا النظر ، واقتصر التعارض بينهما على التمييز بين ميدانين ، ميدان السلوك بصورة عامة ، وميدان السلوك الانساني العياني ، وما يلحق بذلك من تماير طريقتي التناول . ولكننا اذا ما حاولنا ، بدلا من الالاحاح على التعارض ، أن نفحصي العوامل المشتركة في تصور موضوع البحث ، ومنهج التناول ، والنتائج ، واذا ما توصلنا ، في كل هذه النواحي الى أن تثبت وجود اتفاق عميق في الرأي ، فاننا نكون بذلك ، قد خطونا خطوة كبرى في الطريق الى وحدة علم النفس » (لاجاش ، ١٩٦٥ ، ص ٤٨ - ٤٩) .

١ - موضوع علم النفس :

ان علم النفس ، سواء بالنسبة الى علم النفس الكلينيكي أو بالنسبة الى علم النفس التجريبي هو علم السلوك - وليس ثمة ما يدعو الى اضافة

« التجربة الحية » الى السلوك (من Munn ، ١٩٤٦ ص ١٦) ، وذلك لأن التجربة الحية ، ترتد اما الى مسالك ، وأما الى اشكال ونتائج مستمرة ومنتظمة من السلوك . وفيما يتصل بعلم النفس التجريبي فان وشائج صلبة بالسلوك لوثيقة الى الحد الذي يعفينا من الالاحاح عليها . ومن الواضح ان علم النفس الكلينيكي يقوم على ملاحظة السلوك ، ونتائج السلوك ، وحتى الشعور نفسه ، يستحيل فهمه من الناحية البيولوجية الا على أنه سلوك أو خاصية من خصائص السلوك . فنحن لا نبلغ الى « الشعور » الا من خلال السلوك ، أو عن طريقه .

وهكذا نجد ، فيما يتصل بتصوير الموضوع العام لعلم النفس ، اتفاقا تاما بين التجريبيين والكلينيين . غنى عن البيان أن هذا التصور « للسلوك » والذي يسمح بتحقيق هذا الاتفاق ، هو أشمل من التصور « الواطسوني » للسلوك ، هذا الذي يخفض الى مجرد وقائع مادية بحتة . ومثل هذا الخفض الفيزيائي « للسلوك » ، يستتبع خفض علم النفس الى علم الفيزياء . غير أن السلوك ، هو « انبثاق » لا يمكن خفضه الى صيغ فيزيائية . ولقد انتهى التطور بعلم النفس السلوكي ذاته الى تصور جديد للسلوك ، تصور لا ينطوي على الخفض الى الفيزياء أو الفسيولوجيا ، تصور كلي ، أي ينظر الى السلوك كوحدة كلية فريدة . وهكذا يلتقي المنهجان في الموضوع .

٢ - من حيث طريقة تناول السلوك وتأويله :

ان الاختلاف المنهجي بين التجريبية والكلينيكية ، يتبدى في الحقيقة ، ليس فحسب في طريقة تناول الوقائع ، وانما أيضا في طريقة تأويلها . وهذا الاختلاف في الواقع ليس جفريا الى الدرجة التي يبدو عليها ، فالنتيجة المستهدفة هي في الحالتين ، احلال السلوك مكانه من العوامل الشارطة له . وتبلغ التجريبية الى ذلك عن طريق ضبط العوامل المختلفة والمتغير المستقل . أما الكلينيكية فتبلغ الى ذلك عن طريق بحث امين ومكتمل الى أقصى حد ممكن .

ومن ناحية أخرى ، هناك تعارض آخر في طريقة تناول كل من المنهجين

للسلوك ، فالمنهج التجريبي يقوم على « التفسير العلمى » أما المنهج الكلينىكى
فيعقوم على « التأويل الفهمى » .

(١) التفسير العلمى : يعمل على تأويل ظواهر الطبيعة بأن يطبق عليها
نظريات وقوانين يتم التوصل إليها بالاستقراء المعمم ، وهى نماذج
اصطناعية للواقع ، لانتطلب منها أن تعطينا حدسا أميناً عن « الطبيعة » ،
وانما مجرد صياغة مريحة وخصبة تسمح بالتحقيق والدقة .

(ب) أما الفهم فانه يعمل على تطبيق « علاقات مثالية فهمية » على الوقائع
السيكولوجية ، وهى علاقات تنشأ بطريقة حدسية أثناء التجربة الحية ،
فتتيح الوصول الى دلالة محايثة للواقع الحى . هى ما نعبر عنه بنمط
العلاقة المثالية . هذه العلاقات العامة حقيقية ، وان كانت غير واقعية ،
اى مثالية تتجسد فى تشكيلات متباينة فالعلاقات المثالية للفهم « هى
ضرب من صياغة للواقع فى صورة هيكلية » .

وعليه ، فالفهم السيكولوجى ينطوى على تصور واقعى النزعة
للمعقولة السيكولوجية ، فى حين أن التفسير العلمى يستند الى تأويل
مثالى النزعة للفيزياء .

لكن التفسير العلمى مع تقدم العلم ، يقترب من صور هيكلية وصفية
للوواقع الفيزيائى ، تسمح بفهم « صدور ما هو فيزيائى عما هو
فيزيائى » .

ومن الناحية الأخرى نجد فى علم النفس ، علاقات عامة من طراز
القوانين الطبيعية ، بمعنى أنها قد تم الوصول إليها عن طريق الاستقراء
المعمم . بينما بعض العلاقات الأخرى فى علم النفس ، يمكن ترجمتها الى
دلالات محايثة للسلوك ، بمعنى أنها تسمح بالامساك « بكيفية صدور ما
هو نفسانى عما هو نفسانى » ، كما هو الحال مثلا فى قانون الاثر ، اما
عوامل الذكاء وعوامل الشخصية مثلا فلا يمكن ترجمتها الى فهم .

وعليه فانه في علوم الطبيعة كما في علوم الانسان ، وخاصة في علم النفس ، يمكن أن تميز ما بين نمطين من العلاقات العامة :

(أ) علاقات مجردة تسمح بالتنبؤ ولا تسمح بالفهم .

(ب) علاقات أكثر عيانية تسمح لنا بفهم تسلسل الظواهر وتبين العلاقات الحايثة للظواهر التي تتم ملاحظتها :

وكذلك فإن محاولة التجريبيين « تعميم العادة » ، اذ تنسحب على مواقف جديدة ، تناظر « العقدة » و « الطرح » في التحليل النفسي .

وينتهي « لاجاش » الى أن التمايز ما بين المنهج التجريبي والمنهج الكلينيكي ، ليس غير تعبير عن محاولة التلاؤم من جانب النفسانيين بازاء موضوعات مختلفة ، هي المسالك الجزئية في حالة ، والمسالك الكلية في الحالة الأخرى . وأن أقل ما يمكن أن يقال ، هو أن المنهجين يكمل أحدهما الآخر ، على نحو يحقق البحث المكتمل الملائم ، لحقل علم النفس .

ومادام الامر كذلك ، أفليس من الحكمة أن نفكر فيما يمكن أن يقدمه الكلينيكي والتجريبي من عون كل منهما للآخر بدلا من الاصرار على التجاهل وعدم الثقة .

الكلينيكيه يمكن ان تفيد من التجريبية :

١ - في ايضاح وصقل تصورات كلينيكية الأصل ، بالتجريب على الفروض التي انتهت اليها الكلينيكية عبر أبحاثها الخاصة . فكف الميول المحارمية مثلا ، يمكن أن ينتهي الى كف كل ميل جنسى ، وعلى العكس من ذلك ، فإن التعلم الذى يتحقق خلال علاج التحليل النفسى ، يتيح التمييز بين المواقف التى يباح فيها ارضاء الميول الجنسية والمواقف التى يحرم فيها هذا الارضاء . وكذلك التجريب على الفكوص والعدوان كاستجابة للملابسات .

٢ - في استخلاص قوانين يمكن تطبيقها في تفسير السلوك البشري العياني :

(أ) الأنموذج الحيواني للتطبيع الاجتماعي يسمح بتبيين السمات الأساسية لعملية ، التطبيع عند الانسان ، وان كانت هناك خصائص متميزة للاحيرة .

(ب) كذلك الدراسة التجريبية للصراع عند الحيوان (منحى التجنب والاقتراب ونقطة تقاطعها تشير الى اللحظة التي يصبح فيها السلوك صراعيا) هذا الى أن الميل للتجنب يتزايد بأسرع ما يتزايد الميل الى الاقتراب .

وهكذا نستطيع أن نخلص الى القول ، بأن الاعداد التجريبية للباحث ، وبأن المعارف التجريبية ، لاغنى عنهما للكينيكي .

وكذلك التجريبية تحتاج الى الكينيكية وتفيد منها :

١ - لاستحالة التجريب عميائيا ، أى بدون أن نعرف على أى شىء سنجرب فالطريقة التجريبية ، تتضمن صياغة فروض لنعمل . ومن أهم ما تظلم به الكينيكية ، الاستطلاع والتنقيب في مجالات البحث المختلفه ، وصياغة الفروض التي ستخضع للضبط التجريبى .

٢ - ان التجريب ينصب على قطاعات محددة من السلوك ، ومن هنا يكون على الكينيكية ان تضطلع بأقامة الوحدة الكلية للسلوك البشرى .

٣ - ان نظرية عامة في السلوك يستحيل عليها ان تستغنى عن المعارف الكينيكية الخاصة بالمسالك غير المتكيفة .

تعاون النهجين :

وهكذا تستطيع النزعتان التجريبية والكينيكية ، ليس فحسب أن تلتقيا ، وانما ان تتبادلا العون أيضا . وفي مجال المقاييس والاختبارات يتبدى ذلك التعاون واضحا فيما يلى : (لاجاش ، ١٩٦٥ ، ص ص ٢٩ - ٣٨) .

١ - ان المقاييس لم تنبؤ، جاهزة من مخ عبقرى لصناعاتى نفسى . بل
انها النتيجة التى ينتهى اليها ، ويتبلور عندها جهد مضمّن ، ليس
فحسب من القياس والاحصاء ، وانما ايضا من الاستطلاع والمحاولة ،
وباختصار من الملاحظة الكلينيكية . ففكرة الاختبار تكون من اصل
كلينيكى ، كما تتركز دلالة النتيجة العددية ايضا على الارتباطات
ما بين طرائق الاستجابة للمقياس ، ومعطيات كلينيكية بمعنى الكلمة .

٢ - ان الكلينيكى لن يخسر شيئا ، ان هو حل فروضه عن طريق المقاييس،
أو أن هو استخدم المقاييس ليستثير مادة كلينيكية متحجبة .
فالمقياس بالنسبة الى الكلينيكى ليس فحسب أداة قياس وتحقيق ،
وانما هو ايضا منشط للاستجابات وكاشف .

٣ - وغالبا ما يحدث ، حين يتعثر . « الشبك » ، أن يهين المقياس ، فضلا
عما تقدم ، ميزة كلينيكيه بمعنى الكلمة ، الا وهى إتاحة مادة « شبك »
بين السيكلوجى والشخص .

٤ - ان السيكلوجى الفطن يفضل « التحسس » الموجه على « التخبط »
الصرف المهدر للطاقة . وتسمح له تجربته ، ليس فحسب القياسية
وحدها ، بل والكلينيكية ايضا ، ان يضع أنسب التعليمات لهذا
الاختبار أو ذاك . وأنه ليستوى أن نقول ان كل ممارس سيكلوجى ،
ينبغي أن يكون كلينيكيا أو يكون باحثا ، وليس مجرد انسان
ميكانيكى .

٥ - ان الاستخدام الكلينيكى - التجريبي للمقاييس المقننة لهو وسيلة
مستخدمه منذ زمن طويل . ويستهدف « الاستخدام القياسى » للمقاييس
نتيجة موضوعية قابلة للقياس ، هى نتاج السلوك ، ولكن المقياس
يمكنه ايضا أن يستخدم كموقف تجريبى ، وحينئذ تسجل الملاحظة
الكلينيكية ، الوحدة الكلية للاستجابات ، الخارجية والفسيكولوجية
والشعورية ، كما تسجل دينامية تكيف الشخص للموقف الاجتماعى ،
وللمهمة التجريبية المحددة له ، ولمسالكه الخاصة . ومقاييس الاداء هى

أكثر من المقاييس اللفظية صلاحية لمثل هذا الاستخدام الكلينيكي -
التجريبي تحقيقا لأهداف تتصل بعلم النفس الفردي .

٦ - إلى جانب هذا الاستخدام الكلينيكي - التجريبي للمقاييس المقننة ،
هنالك مقاييس يمكن تسميتها « كينيكية » . حقا إن ضبط الموقف ،
وقياس النتائج غير مغفلين فيها . وهى من هذه الناحية ، لا تزال
بعد « مقاييس » . ولكن الإجابات هى من البسطة والتعقيد ، إلى درجة
أنه ، حتى حين يكون التسجيل الكامل ممكنا من الناحية النظرية ،
وحتى حين يكون التفريع والتطوير الإحصائيين جد معنيين ، فإن ملاحظة
وتأويل السلوك والنتائج يفتسبان إلى النظرة الكينيكية ، وإلى
تصور دينامى للسلوك . وأشهر نمط لهذه الاختبارات هو اختبار
« الرورشاخ » . ولقد كتب « رورشاخ » نفسه أن تأويل النتائج هو
عمل جد مختلف عن مجرد تكنيك ميكانيكى يستطيعه صبي العمل .
وكذلك الحال بالنسبة إلى اختبار تفهم الموضوع T.A.T. فإن تأويل
النتائج ، أكثر مما عليه الحال فى الرورشاخ ، يستند لا إلى سلم قياسى ،
ولكن إلى التحليل النفسى ، والفهم الدينامى للسلوك .

٧ - إن الاختبار ، قياسيا كان أم كينيكيا ، لا يقدم لنا إلا معطيات
جزئية ، ويقع على عاتق النظرة الكينيكية أن تضطلع بتحديد مكان هذه
المعطيات من الكل وباستخلاص ما « للداء » من دلالة ، تماما كما
اضطلعت هذه الغزعة ، بتحديد التعليمات الخاصة بالاختبار .

وفى الجملة ، سواء تعلق الأمر بالبحث أو بالتطبيق ، فإن القياس
النفسى الخالص ، يكون من العقم إلى درجة تزيد عما يكون عليه علم النفس
الكينيكي الخالص من « عدم التسلح » فكل بحث وكل تطبيق سيكولوجى
عيانى يستعين بالنظرة الكينيكية وبالمنهج الكينيكي . ومن ناحية أخرى ،
فإن علم النفس الكينيكي يزيد من فاعليته حين « يتسلح » بالمقاييس . وعلى
هذا النحو فقط يستطيع الكينيكي وأخصائى القياس أن يلتقيا وأن يتعاونوا .

علمية المنهج الكلينيكي وموضوعيته

الا ان هذا الالتقاء بين المنهجين ، لم يمنع بعض التجريبيين المتطرفين من الطعن في علمية المنهج الكلينيكي وموضوعيته ، مستنديين في ذلك الى ان اعتماد المنهج الكليفيكي على الملاحظة والحدس والتأويل يجعله مغرقا في الذاتية على حساب الموضوعية العلمية . وهم في ذلك إنما يضعون نصب أعينهم ذلك المعنى التقليدي والضيق للعلم ، أى ذلك الانموذج الفيزيائي الرياضي ، وقد تناسوا أن « العلم ، ليس قاصرا على النشاط الذي يجرى في المعامل والانابيب ، كما هو شائع في اذهان البعض ، بل هو نشاط قوامه البحث عن العلاقات الوظيفية بين الظواهر ، وعلى ذلك ، فهو طريقه في التفكير ، أكثر من طائفة من القوانين » . (محمد عماد اسماعيل ، ١٩٦٢ ، ص ٢٦) .

ويقول « لاجاش » ، « أننا اذا ما استعرضنا في الذاكرة تلك المجادلات التي اثارت التخديش المتبادل ما بين « الكلينيكية » و « إحصائي القياس » ، فاننا نجد أن الاعتراضات والانتقادات التي توجه الى علم النفس الكلينيكي تنحصر في ثلاثة مآخذ رئيسية » . (لاجاش ، ١٩٦٥ ، ص ٣٩) .

- ١ - ان علم النفس الكلينيكي ليس نظريا خالصا .
- ٢ - ان علم النفس الكلينيكي ليس عاما .
- ٣ - ان علم النفس الكلينيكي ليس محكما .

وسوف نحاول الرد على هذه المآخذ بالرجوع الى آراء لاجاش (١٩٦٥ ، ص ص ٣٩ - ٤٨) .

١ - علم النفس الكلينيكي ليس نظريا خالصا :

ليس من الممكن ان ننكر ان علم النفس الكلينيكي ، انما يمزج بالبحث الموضوعي اهتمامات عملية ، بل هو يبدأ بالاهور العملية ، فهو « يشتغل » بأمراض تتطلب « التشخيص » و « العلاج » . وفي ذلك ما ينطوي على الاخلال

ببديهية سبق العلم على التكنيك والتطبيق ، ولكن هذه البديهية تفتتح
للجدل أو على الأقل تسمح بالتأويل .

ان سبق العلم على التكنيك يمثل مطلباً منطقياً ، ولكنه لا يجيب على
الحقيقة التاريخية الواقعة . وأننا نعلم اليوم أن التكنيك قد سبق العلم ،
فالعلم يبدو من الناحية التاريخية ايضاحاً وتنقية لمعارف كانت مختلطة
بالاهتمامات العملية و « الوصفيات » ، وتاريخ العلوم نفسه يرينا بأية جدية ،
استطاعت التخيلات الأكثر ما تكون أولية أن تتسلل الى البحث عن
الحقيقة ، فالروح العلمية ، هي ما يبلغ اليه عمل مضمّن من الاستبعاد
للتخيلية ، (لاجاش . Lagache ، ١٩٦٤ ، ص ٥٢٨) .

ويصدق هذا بنوع خاص على العلوم البيولوجية . ولننظر مثلاً في
مشكلة الصلة ما بين علم الامراض ، وعلم وظائف الاعضاء ، تلك المشكلة
التي تتشابك الى حد كبير مع مشكلة العلاقة ما بين للتكنيك والعلم ، وذلك
بسبب ما ينطوي عليه علم الامراض وعلم العلاج من مسلمات ، وبالتالي من
عناصر « ذاتية » . فلا بد وأن طبا كLINICIEN وعلاجياً ، وأن علم أمراض
« ذاتياً » قد سبقا علم وظائف الاعضاء .

واذا كان العلم يبدو من الناحية التاريخية ، تنقية لمعارف تختلط
بعناصر « ذاتية » ليصل الى « الموضوعية » فان العملية العلمية - كما أوضح
لاجاش في مقاله « التخيليه والواقع والحقيقة » - انما تكون في هذه الحركة
الديالكتيكية بين « الميثوس » (العالم الخصوصي للذاتية الصرفة) ،
« واللوغوس » (عالم العقل والحقيقة) . وخلال هذه الحركة ، يتم تنقيح
اخيولى ، وصولاً الى « الموضوعية » العلمية ، وهذا التنقيح الاخيولى .
عملية معرفية ، قوامها « التوضيح » (الاحالة الى الموضوعية) objectivation .
لاخاييل لا شعورية ، أى لعناصر ذاتية . (لاجاش Lagache ، ١٩٦٤ ،
ص ٥٣٢) . وبالإضافة الى ذلك ، فأننا لا يمكن أن نغفل ذاتية الكائن البشرى
وفرديته ، فأن الكائن البشرى ، كيما يتهىأ لبحث سيكولوجى ، سيان كان
ذلك عن وعى منه أو عن غير وعى ، لابد له من دافع ، وغالباً ما ينفشاً هذا
الدافع من صراع يتطلب الحل أو التجنب . ويتفق ذلك مع طبيعة الاشياء .

فالكائن الحي يعيش في عالم قيم ، ومن العسير ان نتصور موقفا من المواقف .
يخلو من دلالة حيوية .

وهكذا أفاد ماهية علم النفس ، هي ذاتها تفترض وجود المشكلات العملية . ولكن يبقى من حيث المبدأ ، ان ما يبذل من اهتمام بالاهداف العملية ، كتقديم الاستشارة والعلاج ، واعاده التربية ، لا يغير شيئا من حقيقة الواقع .

٢ - وعلم النفس الكلينيكي ليس عاما :

اذا كانت الدراسات العميقة للحالات الفردية ، هي أساس علم النفس الكلينيكي فإنه لا ينبغي ان يغيب عنا ان الحالة الفردية ليست الا جزءا من عينة أكثر سعة .

واذا كان البعض يعرف علم النفس الكلينيكي بحسبانه تطبيقا على الحالات الفردية ، للعلاقات العامة التي اثبتتها التجريب (من Munn ١٩٤٦ ، ص ٢٥) فينبغي أن نذكر أن المنهج التجريبي ، ليس له من قيمه حقه الا بقدر ما يبلغ بالفعل الى ضبط جميع المتغيرات . ولكن يبدو ان التجريبي كثيرا ما يجد نفسه منساقا الى ان يغفل ، من بين المتغيرات ، شروط الحياه في خارج العمل ، بل والعمل نفسه ، والمجرب .

ان ما يحدث في الواقع هو انه بالنظر الى ما تنطوي عليه المسالك البشرية من ثراء وتعقيد ، فان السيكولوجي ، يفضل ان يتجه باهتمامه الى حاله الفردية وان يلتقط ملاحظة يضيء بها معالم مشكله ، « فثمه حكمه طبية قديمة توصي بتعميق الملاحظات بدلا من تكثيرها » .

هذا الى أنه « عن طريق دراسة « الحالات » يتعلم النفساني ، كيف يتناول الكائنات البشرية ، وكيف يجرها الى أن تكشف عن ذاتها ، وكيف يتصور حياتها وسلوكها ، مستعينا بالملاحظة و « التأويل الفهمي » للمسالك من حيث هي تعبيريه وذات دلالة ، ويجد النفساني ايضا في دراسة الحالات،

الطريق المباشر الى صميم المشكلات الانسانية ، (لاجاش ، ١٩٦٥ ، ص ٢٣ - ٢٤) .

كذلك ففي امكانية دراسة الجماعات الانسانية ، دراسة كLINيكية .
ما يبين امكانية توسع المنهج الكLINيكي واعداده .

فمستقبل علم النفس ، يشتمل بالضرورة على امتداد المنهج الكLINيكي
امتدادا ينسحب على المسالك البشرية ، الفردية والجماعية ، السوية والمرضية .
ونستطيع هنا ان نضيف الى وجهة نظر لاجاش ، توضيحا لمفهوم «العمومية»
في العلم ، نستقيه من المقارنة بين « النهج الجاليلي » و « النهج الارسططالي في
تناول الوقائع » .

فمفهوم العمومية ذو معنيين : فمن ناحية نستطيع ان نصل الى قضية
عامة ، ابتداء من الوقائع عن طريق التجريد ، وهذا هو النهج الارسططالي .
حيث نفحص عددا كبيرا من الحالات المتفرقة ، تكون فيها العمومية من العظم،
بقدر ما تكون الحالات من الفقر . ومن ناحية أخرى نستطيع ان نبحت ضمن
حالة فردية ، من تقاطع الوقائع . وهذا هو النهج الجاليلي ، حيث نصل الى
العمومية ببلوغنا الى مركز الظاهرة . وفي هذه الحالة الاخيرة ، نكون ازاء
عمومية أساسية ، وليس أمام عمومية مجردة . وعلم النفس ينبغي ان
يستوحى هذه العمومية الأساسية ، غير المجردة . ذلك انه « لا يوجد كائن
بغير موقف ، ولا يوجد موقف الا بالنسبة الى كائن » . و « ليس هناك » علم
نفس للانسان « بمعنى عام ، وفي فراغ ، ان جاز القول ، بل فحسب علم نفس
في مجتمع عياني بعينه ، وفي مكان اجتماعي بعينه ، ضمن هذا المجتمع العياني »
(فينخل ، ١٩٦٩ ، ج ١ ، ص ص ٣١ - ٣٢) . و « الحقيقة الانسانية ليست
نفسية فحسب ، وانما هي نفس - اجتماعية » .

ومن هنا يقرر جولد شتين بأنه « لأمعن في العلم » ان يدرس الباحث
حالة واحدة بعمق ، من أن يقارن بصورة سطحية وقائع عديدة ، لا يستطيع
أن يرجعها الى سياقاتها » (صلاح مخيمر ، ١٩٦٨ ، ص ١٠٠) . « فالفهم
المناسب للسلوك ، ينبغي أن يكون تاليا للدراسة الكاملة والتفصيلية للحالات

الفردية ، وكما قدمت « دراسة الحالة » مساعدة لاتقدر لنمو وتطور العلوم الطبية ، فان مستقبل علم النفس ، يرتبط بقبول الباحثين لبذل الجهد والوقت في سبيل الفهم الكامل للحالات الفردية » (موراى فى هول ولنذرى ، ١٩٧١ ، ص ٢٥٧) .

وهكذا فان المنهج الكلينيكى بقدرته على بلوغ العمومية المركزية العميقة ، انما يبلغ الى العمومية الحقه .

٣ - علم النفس الكلينيكى ليس محكما :

ان النزعة الكلينيكية فى رأى البعض ، هى حدسية فى طابعها ، وهى لاتستهدف العلم ، وانما هى فن يتجه الى التطبيق . وردنا على ذلك انه ليس من الصحيح بحال ، اننا عند دراسة احداث حياة بشرية ، يكون علينا أن فختار بين وصف حى حدسى ، يصدر عن فنان ، وتجريد منسلخ يصدر عن عالم لا يفكر الا بالكم ، فليس من الضرورى ولا من المباح ان نتجرد من المشاعر ، عندما نضطلع بدراسة علمية للمشاعر . ولقد قرر « فرويد » ذات مرة ، انه ليس بمسئول عن أن تاريخ حالاته يوحى بانطباع روائى ، فكيف نفهم الاعصبة ، يتحتم علينا ان نقرأ تاريخ حالات شبه روائية من هذا القبيل » . (فينخل ، ١٩٦٩ ، ج ١ ص ٤٠) .

ان الذين يوجهون هذا المأخذ الى علم النفس الكلينيكى ، انما يضعون فى اعتبارهم ان تعريف الاحكام العلمى ، انما يتم وفق نمط الفكر الفيزيائى الرياضى ، وان هذا الفكر الفيزيائى الرياضى هو وحده الذى يتمخض عنه نتائج علمية .

« ولكن هذا التمسك بالاحكام الفيزيائى الرياضى ، انما يتضمن خفض السلوك البشرى الى انموذج فيزيائى ، بينما الشخصية الانسانية والسلوك الانسانى لا يمكن بحال خفضها الى مجرد انموذج فيزيائى . فالسلوك البشرى هو « انبثاق » فريد ينطوى على اسلوب آخر للتدليل ، غير هذا الذى يستخدم فى الموضوعات الفيزيائية ، كما ينفتح لدرجة مباينة منه الاحتمال » (لاجاش ، ١٩٦٥ ، ص ٤٤) .

ومن هنا ، فبدلاً من أن نصيح الجهد والوقت في تقليد العلوم الفيزيائية ،
تقليداً فقيراً سطحياً ، جذباً ، هو نقل بالضبط ، نقل حرفي ، يصل بنا إلى
علم نفسي « علمي » ينطوي على قوانين وعلاقات شبيهة بالقوانين والعلاقات
الرقمية التي في الفيزياء ، ينبغي بدلاً من ذلك أن نتطلع إلى التقليد المخصب
« التقليد العميق » أي أن نتبين العلة الحقيقية التي جعلت المعرفة الفيزيائية
تتطور وتزدهر .

فلا ينبغي البحث عن مشكلات ينطبق عليها منهج لدينا ، وإنما
ينبغي البحث بالحرى عن مناهج تسمح بحل المشكلات القائمة أمامنا «
(لاجاش ، ١٩٦٥ ، ص ٤٤ - ٤٥) لقد أوضح « ليفين » أن تطور العلوم
الفيزيائية وازدهارها ، قد بدأ في اللحظة التي توقف فيها البحوث عن مجرد
تسجيل الوقائع . فكشف جاليليو ، لا يمكن فهمه « بالنظر إلى الوقائع
المباشرة » (الملاحظة الموضوعية المطلقة) ، فالعلاقة ما بين ريشة تطير ،
وحجر يسقط ، و « بلية » تتدحرج على سطح منحدر ، لاتصبح متاحة
للفهم ، إلا عندما « نعيد بناء » هذه الوقائع ، وعملية « إعادة البناء » هذه
انما تتم في ذهن الباحث وعبر ذاتية ، وصولاً إلى « نماذج مثالية » أو أنماط
مثالية ، أو علاقات مثالية ، تسمح بفهم الظواهر الأخرى المماثلة . (ليفين
Lewin ، ١٩٣٥ ، ص ٢٣ - ٢٩) . « فجاليليو » قد أعاد بناء
معطيات الحواس بأجراء فكري ، تفاعل فيه ما هو ذاتي بما هو موضوعي .

ومن ثم يمكننا القول بأنه ، ليس هناك من ملاحظة مطلقة . فكل
ملاحظة موضوعية ، انما تنبني عبر الذاتية . « فان ما ندركه وما نلاحظه ،
لا يعدو أن يكون » الآخر « في علاقته بنا ، نحن الملاحظين . وهذه الفكرة ،
فكرة نسبية الموضوع ، بالقياس إلى القائم بالملاحظة ، رغم بساطتها ، بل
وما قد تبدو عليه من سذاجة للوهلة الأولى ، لم يستغلها العلم في كل
نتائجها الممكنة . فكثير من علماء النفس يؤمنون بضرورة التغلب على
هذه النسبية ، كما كان الاعتقاد في الفيزياء ، بأنه من الممكن أن نستبعد
تماماً ذاتية القائم بالملاحظة . أما اليوم فان الفيزياء الحديثه ، تؤمن

بأنه من المستحيل أن - نصل الى نتائج تجريبية ، تكون بمثابة نتائج
ملاحظة موضوعية مطلقة .

كذلك الحال بالنسبة الى علم النفس ، فإنه ينبغي أن يقوم ، ينبغي
أن ينبغي عبر النسبية . (صلاح مخيمر ، ١٩٧٨ ، ص ٩٩) .

ولعل هذا كله هو ما يعبر عنه مورينو حين يقرر « أن الموضوعية كيما
تكون خصبة ، يتحتم عليها أن تعاني نوبة من الذاتية » (المرجع
السابق) .

وهو أيضا ما يعبر عنه ميرلوبونتي بقوله « ان الوقائع ، لا تصبح علما
الا في ذهن الباحث الذي يضطلع باعادة بنائها ، بحيث يكشف عن العلاقة
الاساسية المركزية في الظاهرة » . وفي هذا ما يضع ذاتية الباحث بين موضوعية
سابقه ، وموضوعية لاحقه ، بل ان الذاتيه هي التي تتيح للموضوعية أن
تتقدم الى موضوعية أكثر دقة ، وأمعن موضوعية ، ان جاز التعبير .
(صلاح مخيمر ، ١٩٦٨ (١) ص ٣١ - ٣٢) . ولعل هذا أيضا هو عين
ما يقصد اليه « سارتر » حين يقرر أن الذاتيه ليست غير لحظة بين
موضوعيتين : موضوعية قائمة نتخطاها بالذاتية ، الى موضوعية جديده
أكثر امتلاء ، وأمعن خصوبة . (صلاح مخيمر ، ١٩٦٨ ، ص ٩٩) وما
يعبر عنه « هيجل » بقوله « ان العلم وهو الانتقال من الاحساس الفردي
الى العقل الكلي » (هوسرل ، ١٩٧٠ ، ص ٢٦) . وهو نفس ما يقصد
اليه هوسرل بقوله « ان الشعور » هو المحل الوحيد الذي تتحقق فيه
موضوعية الوجود ، (المرجع السابق ، ص ٧١) . وفي ذلك أيضا ما
يتفق مع « ماركسي » « فالشروط البيئية تولد الوعي فيتجاوزها الوعي
تعديلا وتشكيلا للظروف البيئية » والموضوعية الخارجية ، تتمخض عن
ذاتية عن ارادة التغيير ، التي تعيد تشكيل الواقع الخارجى .
(صلاح مخيمر ، ١٩٦٨ (١) ، ص ٣٩) .

وما تذهب اليه أيضا نظرية الجشطالت حيث « يمثل الوعي والذاتيه
الظاهرة الدينامية ، هذه التي تنبثق ابتداء من الشروط الطبوغرافية
المحيطة » (صلاح مخيمر ، ١٩٧٥ ، ص ١٧٤) .

وخلاصة الأمر أن قضية الأحكام ، والموضوعية المطلقة في النهج الكليديكي ، تنحل من تلقاء نفسها ، فكل معرفة موضوعية ، إنما هي - كما سبق - بناء يتم عبر ذاتية الباحث ، ومن خلالها • وهكذا ، يستحيل علينا الافلات منها ، وإذا كان ذلك يصدق على كل العلوم ، فإنه يصدق بالدرجة الأولى على علم النفس • ويرى زيور أن الموضوعية المطلقة لا وجود لها في نطاق المعرفة العلمية ، وإنما الأمر ، أمر موضوعه objectivation لا موضوعية objectivity ، يسعى الباحث العلمي إلى تحقيق أكبر قدر متاح منها تدريجياً ، بصقل أساليب بحثه النوعية ، بحيث تزداد الموضوعية بقدر نقصان العوامل الذاتية ، فالموضوعية بهذا المعنى ، هي المعرفة المقبولة من كثرة من الباحثين (مصطفى زيور ، بدون تاريخ ، مقدمه) •

ولكن إجماع الباحثين ، ليس بدليل على الموضوعية ، فنحن نجد « لاجاش » يقرر أن « ما نسميه بالموافقة الاجتماعية ، لا نضمن لنا بمفرده حقيقة قضية ما ، فالإجماع يمكن أن يتحقق بالنسبة إلى قضايا كاذبة أو ناقصة ، وقتية وتقريبية ، فالاتفاق على الخطأ ، يصدر في مثل هذه الحالات ، من تشاطر أحكام قبلية ، وأيديولوجيات ، وأساطير ، وباختصار امتثالات من طبيعة التخيلية ، فإلى اتفاق النفوس فيما بينها ، ينبغي أن نضيف اتفاق النفس مع الأشياء ، واتفاق الأشياء فيما بينها • واتفاق النفس مع الأشياء ، يفترض أن الحكم يستند إلى معطيات الواقع ، وأنه لا يتجاوزها ، وبعبارة أخرى ، أن يكون الافتراض اقتصادياً : لا يستطيع أن يتجاوز الوقائع ، ومن حيث هو فرص للعمل ، تأتي المعطيات الجديدة ، فتؤكد ، أو تعدل ، أو ترخصه • واتفاق الأشياء فيما بينها ، يعني الاتساق الذي يبلغ أو لا يبلغ البحث عن الحقيقة إلى إقامته بين الوقائع ، (لاجاش Lagache ، ١٩٦٤ ، ص ٥٢٩) •

وعلى أية حال ، ففي مجال علم النفس ، لا سبيل إلى استبعاد الطرح - Transference ومقابل الطرح Counter transference • في أي موقف إنساني ، بما في ذلك موقف المجرّب في معمل علم النفس ، أو موقف القياس النفسي ، « أن الموضوع الأساسي لعلم النفس ، هو هذا الحواز

الديالكتيكي بين « أنا » و « الانا الآخر » ، بين « الانا » و « الأنت » حوار درامي لا ينفك صاعدا هابطا متأرجحا ، تأرجح أحوال الانسان - مما يجعل مهمة الضبط التجريبي عسيره - ولا ينقطع الا بانقطاع الحياه النفسية ، كما هو الحال في المرض العقلي المستفحل ، حيث يحل محل الحوار الديالكتيكي المستند الى التوحيد Indentification ، بذات الآخر ، حوار احتراضر ، تنفادي به الذات الالتقاء الديالكتيكي بذات الآخر ، ومن ثم فان المحللين النفسيين ، يرون أن أى دراسة في علم النفس ، لاتتخذ هدفا لها ، هذه العلاقة « بين الذاتية ، Intersubjectivity ، انما تقع خارج المرمى ، اذا صح استخدام لغة كرة القدم » (مصطفى زيور ، ١٩٦٣ ، التصدير) .

واذا ما استطرдна مع « زيور » في وجهة نظره ، فاننا نجده يقرر في موضع آخر « أن الاختصاصي النفسي الذي يلتزم بالتحليل الكمي ، التزاما حرفيا ، دجماطيقيا ، يقع من حيث لا يدري فيما أراد أن يتحاشى الوقوع ، أعنى اختلاط « الذاتية » بنتائجها التي أرادها « موضوعية » بحقه ، فقد قام الدليل على أن أى علاقة بين فردين من الناس ، انما هي أولا وأخيرا علاقة بين - ذاتيه ، وبالتالي فان الموضوعية الحقه هي التي تأخذ في الاعتبار متغير الذاتية وكما أن الحرية الحقه هي الفطنه الى الحتمية النفسية ، فطنة تتيح لنا معالجتها ، فان الموضوعية الحقه ، هي الفطنة الى حتمية الذاتية ، على نحو يمكننا من أن نقدر تأثيرها ، بوصفها « متغيرا طبيعيا » (مصطفى زيور ، ١٩٦٩ ، التصدير) . ولكن « زيور » هنا لم يوضح لنا أية « ذاتيه » تلك التي نفطن الى حتميتها ، لا ولا كيف نعتبرها « متغيرا ، طبيعيا ؟

وهنا نتساءل « اذا كان من المستحيل اخضاع الذاتية للضبط التجريبي ، واحكامه وصرامته ، ومن ثم يستحيل معاملة الذاتيه ، معاملة متغير طبيعي ، فما الذي تعنيه هذه العبارة ، اللهم الا أن تلقى بنا في بحار الذاتية التي لا قرار لاغوارها ؟ .

ونجد الاجابه عند لاجاش حيث يقرر بأن « الموضوعية الحقه ،

تتخصر في هذه الوثبة الكيفية التي تتقلنا من عالم « الميثوس » (العالم الخصوصى للذاتية الصرفة) الى عالم « اللوغوس » (عالم العقل والحقيقة) وذلك من فوق عالم « الديماجوس » (العالم المألوف - عالم الراى العام والحس الفطرى) ، وبعبدا عن عوالم « الأبولونوس » (عالم الفن) . (لاجاش ١٩٦٤ ، ص ٥٣١)

« فالذاتية Subjectivation لا يمكن حساب تأثيرها كمتغير طبيعى ، بل الممكن الوحيد ، هو تخطيها في « مقابل الطرح » ، عبر وثبة كيفية الى التأويل . عندئذ تستحيل هذه الذاتية الى موضوعية وعلم ، فيكون من الممكن للكلينيكى أن يخضع « تخيلته » لتحكم المنطق .

والموضوعية ، ليست فطنة الى حتمية الذاتية ، بل هي فطنة الى ذاتية التخيله أى « وعى » بالذاتية ، من حيث هي ذاتية ، أى « معرفة » ، وهي بالاضافة الى ذلك وقبل ذلك ، ينبغي أن تكون فطنة الى نوعية هذه الذاتية ، بمعنى ، ما ان كانت ذاتية تقوم بتشويه الواقع عبر تنقيته وتصفيته ، مما يتضح في ذاتية التخيله ، او كانت ذاتية تعيد بالتأويل بناء الواقع في صورة انموذج هيكلى ونمط كيفى ، تكون كل الحالات الأخرى المماثلة تشكيلة تباينات له . هذه الذاتية ، ذاتية التأويل هي الذاتية التي تقيم العلم ، هي الذاتية العلمية ، فالفطنة الى حتمية الذاتية ، لا تعنى ، شيئاً ، اللهم الا أن تنطوى هذه الفطنة على قدره على التمييز بين ذاتية « الميثوس » لتكون موضوع رفض واستبعاد (فقد أوضح لاجاش أن الروح العلمية هي ما يبلغ اليه عمل مضن من الاستبعاد والتخيله) وذاتية « اللوغوس » لتكون وحدها أسلوب الكلينيكى في العمل والممارسة . وفي ذلك ما يتفق مع وجهة نظر « هوسرل » « فهو يرى في الذات المتعاليه ، لا في الانا النفسى الاساس الذى تتقوم به كل حقيقة موضوعية » (هوسرل ، ص ٧٠ ، ص ٦٧) .

وصياغة التأويل يمكن وصفها على أنها انتقال من التخيله الى الخيال الذى « يعيد البناء »

L'elaboration de l'interpretation pourrait être d'écrite comme un passage de la fantaisie à l'imagination reconstructive .

(لاجاش Lagache ، ١٩٦٤ ، ص ٥٣١) . أى انتقال من ذاتية الميثوس الى ذاتية « اللوغوس » الذاتيه الصرفه للعالم الخصوصى الى « الذاتيه الموضوعية » ان جاز القول ، من ذاتية « التخريف » الى ذاتية « التأويل » . فالموضوعية الحقه ، تكون فى هذه الوثبه الكيفية من « ذاتية التخيلات » الى « التأويل » الذى يبنى الوقائع بناء جديدا ، فى صورة أنموذج هيكلى ، نمط كيفى ، نمط من العلاقة المثالية ، بحيث تكون جميع الحالات الأخرى الماثلة مجرد تشكيله تباينات مجرد تبدلات وضعيه لذلك الأنموذج الهيكلى (نهج جاليلى) .

« وكائنا ما كانت اهمية اسهام « الحدس » والتخييله ، فى المنهج الكلينيكى ، فان « التأويل » عملية عقلية ، دأبنا على تحديد معاييرها (معايير المنهج الكلينيكى) . وعن التأويل يتحدث فرويد ، كما لو كان يتحدث عن تدليل منطقى ، عن برهان يعطيه المحلل النفسى للمريض . انه ليس الواقع (ذلك الذى تقوم التخييله بتشويهه عبر التنقية) ، بل هو التأويل الذى يشكل تعارضا مع « القاعدة الأساسية » ، وذلك لأنه اذا كانت القاعدة الأساسية ، يمكن أن تتلخص فى « عليك بالتخريف » ، فان « التأويل » يريد أن يقول « والآن علينا أن نفكر أنت وأنا » . وهكذا فان التأويل ، يتمخض عن وثبة كيفية من التخييله الى الحقيقة - من الذاتيه الى ديالوج حق بين « قضايا المعرفة » . فثمة معبر يقوم بين - العالم الخصوصى « الميثوس » وعالم العقل « اللوغوس » ، وذلك من فوق العالم المألوف للواقع الادراكى ، عالم الراى العام وعالم الحسى الفطرى . وإقامة هذا المعبر لا تعنى تدمير التخييلة اللاشعورية ، ذلك أن التخييلة اللاشعورية ، تجيب على وظيفة - ذاتيه وأساسيه للجهاز النفسى . وعليه فان « التأويل » لا يضع فى مكانها تخييلة شعورية ، بل يضع فى مكانها « الوعى » بالتخييله ، أى « معرفة » (لاجاش Lagache ، ١٩٦٤ ، ص ٥٣٢) . وكذلك فان العملية العلميه ، تكون فى هذه الحركة الدياليكتيكية بين « الميثوس » و « اللوغوس » ، مما يعبر عنه لاجاش « بالتقدم فى القدره

على الانتقال من العقل إلى « التخيله » ومن التخيله « إلى العقل » ، وعلى التحرك ما بين هذين الجهازين المرجعيين ، مما يتعارض مع « الانحباس » في العالم الخصوصى للتخيله ، أو العالم المؤلف للحس الفطرى والرأى العام المؤلف للحس الفطرى والرأى العام ، (لاجاش Lagache ١٩ ص ٥٣٢) وخلال هذه الحركة يتم « تنقيح » أخىولى ، وصولا إلى العلم (الموضوعية) « فهذا التنقيح الاخىولى ، عملية معرفية » (المرجع السابق) تتيج تعديلا يدخل التخيله (ذاتية العالم الخصوصى) إلى الموضوعية العلمية ، أو هى بحسب تعبير لاجاش عملية « توضيح » (إحالة إلى الموضوعية) Objectivation .

ولكن ذلك يعنى بالضرورة أن « اللوغوس » ، ليس مستقلا عن « الميثوس » ، وليس فى ذلك من جديد ، طالما أن العلم ، وأن الحقيقة الموضوعية ، إنما تنبنى عبر ذهن الباحث وعبر ذاتية ، ولكن هوسرل يؤكد « حقا أن وجود الأنا ، يكون سابقا على كل وجود موضوعى من وجهة نظر المعرفة . أنه بمعنى ما ، المجال الذى تتكون فيه كل معرفة موضوعية بالمعنى الذى نطلقه عادة على هذه الكلمة » (هوسرل ، ١٩٧٠ ، ص ١٣٤) . وكلمات هوسرل توحى بأن عالم الميثوس ، عالم التخيلات والأخايل ، عالم الذاتية المصرفة ، سابق على عالم اللوغوس ، عالم العقل والمعرفة الموضوعية . أن فى ذلك ما يفكرنا بكلمات لاجاش ، « ثمة تقايد طويل الأمد يفصح عن هيمنة « التخيله » على الوجود الإنسانى ، فحكمة عديد من القرون ، قد عبر عنها الشعراء فى قوة » نحن من نسيج الأحلام نفسة We are such stuff as dreams are made on فيروسيرو Prospero فى العاصفة « مثل كالديرون Calderon ، الذى يجعل من ذلك القول المأثور ، عنوانا لأشهر تراجيدياته : « الحياة حلم » ومع ذلك فقد استطاع الإنسان أن يقيم فى هذا الحلم جزرا متماسكة ومتلاقية ، من الحقيقة ومن الفاعلية . ولكن البحث عن الحقيقة هو نفسه مقصد من المقاصد الأساسية لحلم الإنسان ، وإذا لم تكن هناك تخيلة وخيال ، لظل الإنسان كالحيوان ، سجين الحاضر والأشياء ، ولما كان هناك واقع ولا حقيقة » (لاجاش Lagache ، ص ٥٢٨ - ٥٣٣) . فإذا كانت الحياة حلما ، فإن الحلم يعبر على نحو ما عن عجز الإنسان عن تطويع الواقع ، والا لما كانت به حاجة

إلى أن يحلم ، ومن هنا يكون الحلم ليتيح للرغبات أن تتحقق في واقع آخر ، غير الواقع ، ونعني واقع الحلم . ولكن إذا كانت الحياة كلها أقرب شيء إلى الحلم ، فإنها حلم ينطوي في بعض جنباته على الرغبة في تجاوز نفسه ، من حيث هو حلم ، أي عجز عن تطويع الواقع لرغباته ، وتلك ولا شك هي الديالكتيكية الحياة التي تقضي على الإنسان أن يحلم . بالتوقف عن كل حلم ، الأمر الذي لا يمكن أن يكون إلا بالعلم ، تطويعا مكتملا « للواقع » ليحيله إلى « حقيقة » .

معنى هذا أن تلك الرغبة من الإنسان في تطويع « الواقع » لرغباته ، غير الرغبة في العلم ، التي تمكنه في حلم حياته من أن يحلم ، بوضع حد لهذا الحلم ، عندما يبلغ إلى إخضاع كل « الواقع » « للحقيقة » ، ومن ثم ينفتح الأمل في أن يصبح الواقع مطوعا لرغباته .

« ان امتداد « التخيله » يولي أهمية كبرى لكلمات كالديرون Calderon « الحياة حلم » ومع ذلك فالرغبة تنشد موضوعات مستقلة عن « التخيله » ، وإذا كانت هذه الموضوعات تستطيع أن تمنح نفسها للرغبة ، فإنها تستطيع أيضا ، أن تمنح نفسها عنها ، والصراع بين مطلب الفرد وبين مطلب البيئة أو اسهامها ، هو أساس الصراع بين « التخيله » و « الواقع » .

ومع ذلك فإن الواقع ملتبس ، وتعارضه مع التخيله ليس جذريا ، فما يتم ادراكه من البيئة ، هو « ما يمنح نفسه للرغبة » بأقل مما « يمنح نفسه عنها » . ادراك ليس فقط بالجزئي Partielle بل أيضا بالمتحيز Partiale طالما أنه يصنع وي طرح الواقع كمضاد - رغبة » .

والالتباس يوجد أيضا في مبدأ الواقع : فهو إذ يقيم المعرفة الموضوعية ، يقيم أيضا « الإنكار » الذي تشترك فيه ميكانيزمات الدفاع ، ولكن ليس بدون اسهام مبدأ الكدر - اللذ : فالقهر الدفاعي يرفض المكدرات .

ومن أجل هذا فقد يكون من المناسب أن نسلخ عنه مبدأ الحقيقة ...

هكذا يبدو الواقع مجرد «مترابط» بالتخييله ، ولكنه ، «مترابط» تقوم
«بتنقيته» «التخييله»

«La réalité apparaît ainsi comme un corrélatif de la fantaisie
mais un corrélatif infiltré par la fantaisie»

أما الحقيقة ، فتجاوز للصراع «تخييله» - واقع « وفي مقابل ذلك ، اذا لم
يكن هناك « واقع » مستقل ، لما كان من الممكن التعرف على التخييله » ،
واذا لم يكن هناك عقل لما كان من الممكن معرفته . ذلك في نهاية الأمر هو
المنطق الذى يتيح لنا الرؤية الواضحة في « التخييله » (الذاتية) ، بمعنى
أن يتيح لنا البلوغ الى الحقيقة (الموضوعية) . ولكن هذا المنطق ما كان
له أن يبلغ الى ذلك ، لو لم يكن العقل موجودا بالفعل ، كائنا ما كان ذلك
النحو ، الذى يكون عليه « متضمنا » في التخييله » (المرجع السابق ص ٥٣٤)
ومن هنا يمكننا القول بأن « الموضوعية العلمية » لا تعنى الاستقلالية
التامة للفكر والفعل ، بالنسبة الى الابنية اللاشعورية ، ولكنها بالحرى
استقلالية نسبية ، تنطوى على الاتصال ما بين الابنية اللاشعورية ، وبين
الأنشطة التوافقية والابتكارية للفرد . « ان المشروع الوجودى ، توجد منابعه
في الوحدة الاخيولية اللاشعورية . ويبقى من الصحيح أن الرغبات اللاشعورية
هى صميم كياننا (المرجع السابق ص ٥٣٣) .

ولكن كيف يمكن « لذاتية الميثوس » أن تتحول عبر « التأويل » الى
« اللوغوس » الذى هو « ذاتية علمية » ، ان جاز القول ، تجيب على أدق
نحو ممكن على موضوعية الوقائع . ان لاجاش يورد لنا مثلا يوضح
من خلاله كيف تحولت الاخيولة عبر التأويل الى « معرفة علمية » : « رجل
لم يكن يضاجع غير المحترفات ، كانت لديه الاخيولة اللاشعورية التى
قوامها أنه أمرأه تعاني الجماع ، وتنجب طفلا ، وكانت بعض المحترفات
يمثلن بالنسبة اليه المطل ، مما وجد ما يدعمه - دون ما حاجة الى ذكر
معطيات أخرى - عندما أعلن المريض ذات يوم في نهاية الجلسة ، وهو
ينهض من فوق الاريكه : « انت أيضا تجعلنى أنام على ظهري » ، وفي مثل
هذه الظروف ، ونعنى عندما كان الاتصال بالمحترفة يتم والمريض نائم
على ظهره ، كان يحدث أن تفشل محاولاته للجماع ، وكان هذا الفشل

تصنّبه سخرية في داخلة ، يمكن صياغتها كما يلي « انت لن تأخذنى » .
وهكذا فان منطق تخييلته في أن يكون امرأه تعاني الجماع ترتب عليه .
أن يعنى « تغيب نشوته ، لا العجز الجنسي الرجل ، بل التبلد الانثوى ،
(المرجع السابق صص ٥٣٤ - ٥٣٥) .

فالتخييله اللاشعورية عند المريض ، لا يشعر بها ، ولا يقول بها ،
ذلك « أن التخيلة لها علها التي لا يعرفها العقل

La fantaisie a ses raisons que la raisons ne connait point .

Fantasme

والتخييله هي الأخرى لا تعرف هذه العلل ، ولكن العقل وحده هو الذى
يستطيع أن يكشف عنها (عقل المعالج من خلال التأويل) . وإذا كان
العقل يستطيع أن يكشف عنها ويمسك بها ، فذلك بالطبع لأن هذه
العلل كامنة - سبقا وبالفعل - في الوحدة الاخيولية . وذلك معناه بعبارة
أخرى أن « اللوغوس » حاضر - سبقا وبالفعل - في « الميثوس » ، أى أن
الذاتية العلمية توجد ضمن الذاتية الصرفة .

« ان النظرية ، الاقتصادية - الدينامية ، للتخييلة اللاشعورية ،
أى لهذا الذى يكشف عنه التأويل ، انما يخص طبيعة التخيلة اللاشعورية ،
حركة لا شعورية للنفس تمتد متواصلة في التخيله قبل الشعورية والتخييله
الشعورية ، وتتوقف في الاخييل الشعورية التي تنتهى اليها هذه الحركة ،
(المرجع السابق ، ص ٥٣٥) .

ان هذه العبارة توضح لنا طبيعة التخيلة ، وحركة الذاتية من ذاتية
غير علمية الى ذاتية علمية ، فالفكرة تبدأ « تخيله لا شعورية » ثم تمتد
متواصلة في التخيله قبل الشعورية « و » التخيلة الشعورية ، وتتوقف
في الاخييل Fantasme ، حيث تصبح حقيقة علمية .

ومن هنا فالموضوعية انما تكون بتخطي الذاتية الصرفة للعالم
الخصوصى ، عالم الميثوس الى « الذاتيه الموضوعية » ، ان جاز القول
« للتأويل » ، عالم « اللوغوس » . فالتأويل اذ يعيد بناء الوقائع في صورة

الانموذج الهيكلى ، انما يقيم بذلك النظرية التفسيرية ، او القانون التفسيرى
الفهمى (الذى يختلف عن قوانين التواتر) • مما يجيب « بالحقيقة » على
موضوعية (الواقع) •

ولا يفوتنا هنا ، أنه على هذا المتصل بين « ذاتية الميثوس »
و « ذاتية اللوغوس » انما تتحدد درجات السوية بالنسبة للكائن البشرى •
فذاثية الشخص ، ليس أمامها الا احتمالات ثلاث :

١ - أما أن يضحى بها نزولا على الموضوعية الخارجية ، فيكون التوافق
التواؤمى •

٢ - واما أن يتشبث بتلك الذاتية ، فيظل عاجزا عن أن يتخلى عنها ، وان
كان فى الوقت نفسه ، عاجزا عن أن يبلغ بها الى أن تكون موضوعية
خارجية ، فيكون العصاب أو الذهان حيث تتراجع الموضوعية شيئا
لحساب الذاتية •

٣ - واما أن يتشبث بذاتيته ، ولكن ينجح فى أن يفرضها على الآخرين ،
ويحاولها من خلال مشاركتهم له ، الى ذاتية موضوعية ، وذلك توافق
العالم أو الفنان • « فالفنان وقد انسحب من الواقع الى اخاييله ،
يجد طريقة عائدا الى العالم الموضوعى بأن يقدم اليه عمله الفنى » •
(فينخل ، ١٩٦٩ ، ج٣ ، ١٠٧١) •

أما فيما يتصل بالموضوعية ، فى علاقة الكلينيكى بالآخر ، واعنى فى
حالة الملاحظة المشاركة من جانب الكلينيكى ، فما من سبيل لتخطى الذاتيه
الى موضوعية التأويل الحق ، الا بالرجوع الى ما وراء الذات ، بحيث يمسك
الكلينيكى بنفسه ، ضمن اطارها الحقيقى ، أى ضمن قاعها اللاشعورى ،
عندئذ وعندئذ فقط يتوقف الكلينيكى ، ليمسك بالآخر ، ضمن الاطار
الحقيقى لهذا الآخر ، وبعيدا عن كل ادراك اسقاطى • • ففهم الآخر مسألة
مستحيلة قبل فهم الذات • وتظل الموضوعية بذلك ، هى الوثبة الكيفية من
عالم « الميثوس » بتخييلاته وأخيليله ، وكل مكونات قاعة اللاشعورى ،

إلى عالم « اللوغوس » ، الذي يبني موضوعية الوقائع ان جاز القول « في العالم الداخلي (عالم الذاتيه التي تعي ذاتيتها) ، صرحا تاويليا (النظريات التفسيرية والقوانين الفهمية) ، يجيب « بالحقيقة ، على « الواقع ، وتلك هي « الموضوعية ، الحقه .

ويمكننا في النهاية أن نقول مع لاجاش « ان الانتقادات الرئيسية الموجهة الى علم النفس الكلينيكي ، انما تستند الى مثل علمي أعلى جند ضيق في أفقه . فالمنهج الكلينيكي هو أصلح منهج لدراسة السلوك البشري المعاني ، (لاجاش ، ١٩٦٥ ، ص ٧٢ - ٧٣) .

قائمة المراجع

أولا : - المراجع العربي -

- ١ - ايزنك وهو (ترجمة) • قدرى حفى وزعوف نظمى (١٩٦٩) والحققنة والوهم فى علم النفس • القاهرة : دار المعارف •
- ٢ - بونابرت : مارى (ترجمة) • صلاح مخيمر وعبدع رزق (١٩٦٩) • سيكولوجية المرأه • القاهرة ، الأنجلو المصرية •
- ٣ - جيبوم ، بول (ترجمة) صلاح مخيمر وعبدع رزق (١٩٦٣) • علم نفس الجشطلت ، القاهرة مؤسسة سجل العرب •
- ٤ - صلاح مخيمر (١٩٦٨) سيكولوجية الشخصية • القاهرة ، الأنجلو المصرية •
- ٥ - صلاح مخيمر (١٩٦٨) نحو نظرية ثورية فى التربية • القاهرة ، الأنجلو المصرية •
- ٦ - صلاح مخيمر (١٩٧٥) المدخل الى الصبى النفسى • القاهرة ، الأنجلو المصرية •
- ٧ - صلاح مخيمر (١٩٧٧) تناول جديد فى الأعصبة والعلاجات النفسية - القاهرة ، الأنجلو المصرية •
- ٨ - فينخل اوتو • (ترجمة) صلاح مخيمر وعبدع رزق (١٩٦٩) ٣ أجزاء نظرية التحليل النفسى فى العصاب : القاهرة : الأنجلو المصرية •

- ٩ - لاجاش ، دانييل (ترجمه) صلاح مخيمر وعبد رزق (١٩٦٥) وحده
علم النفس • القاهرة ، الانجلو المصرية •
- ١٠ - محمد عبد الظاهر الطيب (١٩٧٧) • العصاب القهرى وتشخيصه
باستخدام اختبار تفهم الموضوع • طنطا : مكتبة سماح •
- ١١ - مصطفى زيور (١٩٥٧) • مقدمه المجلد فى التحليل النفسى • لاجاش
(ترجمه زيور والنقاش • القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية •
- ١٢ - مصطفى زيور (بدون تاريخ) مقدمه كتاب انحراف الأحداث الجانحين
تأليف كمال جندى أبو السعد • القاهرة ، دار المعارف •
- ١٣ - مصطفى زيور (١٨٦٣) تصدير أزمة علم النفس المعاصر • بوليتزير •
ج •• (ترجمه) • لطف فطيم • القاهرة ، دار الكتاب العربى للطباعة
والنشر • القاهرة . الانجلو المصرية •
- ١٤ - مصطفى زيور (١٩٦٩) تصدير كتاب علم النفس الكلينيكى والظاهر
باتى القاهرة : الانجلو المصرية •
- ١٥ - مصطفى زيور (١٩٧٣) تصدير حالة رجل الفيران • فرويد •
سيجموند (ترجمه) صلاح مخيمر وعبد رزق • خمس حالات من
التحليل النفسى • القاهرة ، الانجلو المصرية •
- ١٦ - هوسرل • ادموند (ترجمه) نازلى اسماعيل (١٩٧٠) تأملاته
ديكارتيه مدخل الى الظاهريات • القاهرة ، دار المعارف •
- ١٧ - هوك • ك ولندزى ، ج (ترجمه) فرج أحمد فرج وآخرون (١٩٧١)
نظريات الشخصيه • القاهرة ، النهضة المصرية للتأليف والنشر •

ثانيا : المراجع الاجنبية •

- 1 — Guillaume, P. (1942) Introduction a La psychologie, paris : vrin.
- 2 — Lagache, D. (1964) Fantaisie, Réalité, vérité ; Revue Française de psychanalyse. Tome xxvIII No. 4, Juillet Aout.
- 3 — Lewin, K. (1935). A dynamic theory of personality. n.y : Mc Graw-Hill Book company.
- 4 — Munn, N. (1946). psycho logy. n.y : Houghton Miff Lin Company.
- 5 — Murray, H. (1940) what should psychologists do about psychoanalysis ? J. abnorn. Soc. psychol. 35, 150-175.
- 6 — Murrany, H.&Kluckhohn, C. (1953). outlin a conception of personality. in Kluckhohn&Murray and schnevder (Ed s). personality in nature, Society, and Culture. 2 nd Ed.v.y : Knopt.
- 7 — Tilquin, A. (1942). Le Behaviorisme-paris. vrin.

رقم الايداع ٩٨١/١٨٨٨

الترقيم الدولى ٩ - ٧٠ - ٧٣٤١ - ٩٧٧

دار انتضامن للطباعة

٢٢ شارع سامى - ميدان لاطوغنى

تليفون ٣٠٥٥٦ - القاهرة

5.2
479

Biblioteca Alexandrina



0655664

113.88/0.1

Vo